جامعة ابن خلدون– تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

دراسة حالة –ولاية تيارت–

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

إعداد الطالب:

–بن جاري كريم

الأستاذ المشرف:

– مفتاح فاطمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنـــة الجامعية: 2017/2016

شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"
النمل-19-

أحمد الله رب العالمين حمدا مباركا فيه كما يحب ويرضى وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله حمدا لا ينقطع ولا يفنى، فالشكر له جلا وعلا أن وفقنا في انجاز هذا العمل وعلى كل نعمه التي لا تعد ولا تحصى، ثم الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والرسل محمد صلى الله عليه وسلم.

كلمة شكر وتقدير واحترام إلى التي زادتني الشرف بتأطيرها لي الأستاذة" **مفتاح فاطمة** "وأدامها الله خير مرشد وناصح.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير للوالدين العزيزين وكل أفراد عائلتي، وجميع الأصدقاء خاصة أصدقاء الجامعة.

ولا يفوتني أن نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
وعمال المكتبة.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

كريم

فهرس

شكر

قائمة الأشكال والجداول

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الاستثمار السياحي مفاهيم ومبادئ

تمهيد: 02

المبحث الأول: مفهوم السياحة وتطورها 03

المطلب الأول: نشأة وتطور السياحة 03

المطلب الثاني: تعريف السياحة 05

المطلب الثالث: أنواع السياحة 06

المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات السياحة 09

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار السياحي 12

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي.....12

المطلب الثاني: محددات الاستثمار السياحي.....12

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار في القطاع السياحة 15

المطلب الرابع: علاقة الاستثمار السياحي بالتنمية 17

خلاصة الفصل: 25

الفصل الثاني: أسس ومظاهر الاستثمار السياحي في الجزائر

تمهيد: 27

المبحث الأول: مؤهلات الاستثمار السياحي في الجزائر 28
المطلب الأول: المقومات الطبيعية والتاريخية للجزائر 28
المطلب الثاني: المناطق السياحية في الجزائر 30
المطلب الثالث: الإطار التشريعي للاستثمار السياحي في الجزائر 32
المبحث الثاني: تطور الاستثمار السياحي عبر مختلف المخططات التنموية.....41
المطلب الأول: حالة الاستثمار السياحي خلال الفترة 1962-1979.....41
المطلب الثاني: حالة الاستثمار السياحي خلال الفترة 1980-1999 43
المطلب الثالث: استراتيجية السياحة في الجزائر لآفاق 2025 48
خلاصة الفصل: 52

الفصل الثالث: دراسة واقع الاستثمار السياحي ولاية تيارت أنموذجا

تمهيد: 54
المبحث الأول:الاستثمارات والتهيئة السياحية.....55
المطلب الأول: المشاريع الاستثمارية الفندقية.....55
المطلب الثاني: المشاريع الاستثمارية المسجلة لصالح القطاع.....56
المطلب الثالث: مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية 59
المبحث الثاني: مجال دعم التنمية السياحية والإحصاء 61
المطلب الأول: المؤسسات السياحية ومجال نشاطها بالولاية 61
المطلب الثاني: الجمعيات والدواوين السياحية.....63
المطلب الثالث:الصناعة التقليدية ودورها في السياحة 65
خلاصة الفصل: 68

خاتمة 69
قائمة المصادر والمراجع 73

قائمة الجداول والأشكال

الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	نسب الميزانيات الترقوية في الميزانية الاجمالية للإدارت الوطنية	19
(01-02)	هيكل معدل ميزانيات الإدارات المركزية للسياحة	21
(01-03)	حصة ميزانيات الترقية في الميزانيات العامة للمديريات الوطنية للسياحة:	22
(01-04)	يوضح مصادر تمويل ميزانية المديريات الوطنية للسياحة	23
(02-01)	المواقع التراثية في الجزائر	30
(02-02)	المزايا الجبائية الممنوحة للاستثمارات السياحية	35
(02-03)	تطور حركة الاستثمار خلال الفترة من 1994إلى1999م	37
(02-04)	حصيلة برنامج المخطط الثلاثي (1967-1969) .	42
(02-05)	المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول(1980-1984)	44
(02-06)	طاقات الاستقبال الجزائرية في نهاية	44
(02-07)	الفنادق المعروضة للخوصصة في المرحلة الأولى	46
(02-08)	تصنيف الوحدات الفندقية لغرض الخوصصة خلال المرحلة الثانية	47
(02-09)	خطة الأعمال السياحية لآفاق 2015.	50

مقدمة :

تعتبر السياحة من القطاعات الاقتصادية المهمة للكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية و يلعب الفرد فيها الدور الأكبر في ذلك من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية أساسا على ضرورة استقطاب السواح باستمرار، كما يلعب الإرث السياحي و ما تملكه الدولة من إمكانيات، و مواقع سياحية العامل الأساسي في جلب عدد كبير من السواح.

إن الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول و الفاعل في وضع الألياف المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع و كل ذلك يصب في إطار تحقيق التنمية المستدامة من خلال الآثار المترتبة عنها على بقية القطاعات (الفلاحة، الصناعة التقليدية، الثقافة، النقل، الخدمات، العمارة، البناء،الري و الصناعة)، و تشكل دعما للنمو و مصدرا لخلق الثروة و المداخيل المستدامة، و اهتماماتها بتجارب البلدان المجاورة، و تلك التي سجلت نجاحات في ميدان الأنشطة السياحية و استلهاما من نجاحاتها و أيضا من خيباتها، قررت الجزائر إعطاء السياحة بعدا في مستوى قدراتها و مؤهلاتها.

و تسعى الجزائر اليوم إلى تحقيق ذلك بإعطاء السلطة التنفيذية للهيئات المختلفة في الإطار المحلي و يأتي دور الجماعات المحلية لتلعب و تحل المحل الشرعي و الديناميكي في تحريك عجلة التنمية محليا من خلال وضع المشاريع أولوية للاستثمار يعرفها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)، من خلال انجاز أقطاب سياحية مصممة وفقا للطلب الدولي و الوطني.

و نظرا لأهمية هذا المخطط أردنا أن نركز على القطب السياحي للامتياز شمال وسط الذي يجري مشاريع ومخططات التنمية بولاية "المدية".

و على هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية: و من خلال ما سبق تتمحور معالم مشكلة بحثنا هذا في التساؤل التالي:

- ما هو واقع و أفاق الإستثمارات السياحية في الجزائر؟ و ما هي جهود الجزائر في النهوض بالتنمية في القطاع السياحي؟

و للإجابة على هذا التساؤل العام يمكننا أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- تملك الجزائر موارد سياحية هامة، فإلى أي مدى استغلت هذه الموارد؟ و ما هي حالة قطاع السياحة في الجزائر، و ما هي مشاكله؟
- إلى ماذا يعود ضعف القطاع السياحي؟
- ما هو البرنامج المسطر من طرف السلطات المعنية لترقية هذا القطاع؟

و نظرا لأهمية هذا الموضوع و رغم الصعوبات التي تكتنفه ، فإننا حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على هذه التساؤلات مع إعطاء اقتراحات و توصيات بسيطة، و توجيها لهذا البحث حاولنا صياغة الفرضيات التالية:

فرضيات البحث:

لمعالجة بحثنا قمنا بصياغة الفرضيات التي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة و التي تبقى قابلة للاختيار و المناقشة.

- الموارد و المناطق السياحية بالجزائر كافية لأن تصبح الدولة مركزا هاما للجذب السياحي.
- يعود ضعف الإستثمار في القطاع السياحي إلى طبيعة السياسة المتبعة في المخططات التنموية الغير مدروسة وانتهاج سياسة الهروب الى الأمام.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراسة هذا البحث في جملة من العناصر تدور حول:

- محاولة معرفة و تحليل واقع الإستثمار السياحة في الجزائر، و بالتالي الكشف عن المشاكل و المعوقات التي تعترضها محاولة منا إعطاء حلول و اقتراحات من شأنها دفع هذا القطاع إلى التحسين.
- بما أن تطوير القطاع السياحي غاية تصبو إليه جميع الدول لاسيما النامية، فإن الجزائر و في ظل الظروف الصعبة التي مرت و التي ما تزال تمر بها سواء على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، تسعى جاهدة لتطوير القطاع الذي أصبح أمرا ضروريا و حاسما لحل العديد من المشاكل.
- باستطاعة القطاع السياحي الوقوف بجانب قطاع النفط من أجل تحقيق تنمية شاملة.

دوافع الدراسة: هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نوجزها فيمايلي:

- الأهمية الكبرى التي يحتلها القطاع السياحي في اقتصاديات الدول.
- أهمية الإستثمار في القطاع السياحي في تنويع صادرات من غير المحروقات.
- ميل الباحث إلى معرفة اعطاء فكرة عن الإستثمار السياحي وما مدى اهتمام الدولة بالمجال.
- أهمية الموضوع على الساحة الدولية و حتى الوطنية، حيث أصبح حديث الملتقيات و الندوات.

أهداف الدراسة: تهدف دراستنا هذه إلى تحقيق مايلي:

- إبراز الاهتمام الذي توليه السلطات الاقتصادية بالإستثمار السياحي لدفع التنمية المستدامة..
- التعرف على واقع و أفاق صناعة السياحة في الجزائر.
- محاولة الكشف عن موضوع الإستثمار في القطاع السياحي الذي يزال مهمش.
- معرفة مدى جهود الجزائر للنهوض بالاستثمار السياحي.

منهج الدراسة: لإعداد البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع الحقائق المتبناة من الواقع مع محاولة تفسيرها و تحليلها للوصول إلى حلول بالإضافة إلى بعض الإحصائيات، و التي تجيب على الإشكالية المطروحة.

صعوبات الدراسة: و نحن بصدد القيام بهذه الدراسة صادفتنا جملة من الصعوبات نوردها فيمايلي:

- تداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى صعّب لنا مهمة تحديد المعطيات الخاصة بالاستثمار السياحي.
- ندرة المصادر المختصة بالسياحة و خاصة القطاع السياحي بالجزائر.
- صعوبة انتقاء المعلومات و البيانات الخاصة بالنشاط السياحي من المؤسسات و اعطاع المعطيات طابع السرية رغم انها عكس ذلك .

دراسات سابقة:

محتوى الدراسة: من أجل بلوغ الأهداف المسطرة لهذه الدراسة قسمنا العمل إلى ثلاثة فصول يتفرع كل منها إلى مبحثين تشمل على مطالب متعددة و فروع تلم بجميع نواحي الموضوع مع إدراج مقدمة عامة للبحث و خاتمة عامة شاملة تسمح لنا باستخراج جملة من التوصيات و بعض الاقتراحات على شكل نتائج للبحث، و التي تساهم و لو بقدر ضئيل في حل المشاكل المرتبطة بالقطاع.

و قد تم التطرق في الفصل الأول إلى الاستثمار السياحي مفاهيم ومبادئ من خلال بعض التعاريف الخاصة بالسياحة ، وكذا مفهوم الإستثمار السياحي ومحدداته.

أما في الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لأسس ومظاهر الإستثمار السياحي في الجزائر بدءا بالمبحث الأول المقومات مؤهلات الاستثمار للجزائر، المبحث الثاني تطور الاستثمار السياحي عبر مختلف المخططات التنموية.

والفصل الثالث فقد تم تخصيصه لدراسة مشاكل و أفاق الصناعة السياحية بالجزائر، و اقتراح حلول و من ثم دراسة حالة ولاية تيارت.

تمهيد

إن التطرق لمفهوم السياحة و الاستثمار لهو موضوع واسع لا يمكن الإلمام به من كل الجوانب وذلك لتعدد طرق ومناهج الباحثين في هذا المجال حيث أن كل مختص يقدم المفاهيم و التعاريف من زاوية بحثه وتخصصه، وهذا المفهوم يختلف من باحث إلى آخـــر وعليه سنحاول الإلمام قدر المستطاع بالموضوع في إيطار هذا البحث حيث سنتطرق في هذا الفصل لمفهوم السياحة ولاستثمار السياحي في مبحثين،

المبحث الأول نتناول مفهوم السياحة بشكل عام

المبحث الثاني الإستثمار السياحي.

المبحث الأول: مفهوم السياحة وتطورها.

ظاهرة السياحة معروفة منذ القدم تعني السير في الأرض والتنقل في أرجائها وهي مأخوذة من السيح وهو الجري على وجه الأرض ،كما أن السياحة تتميز بتحركات الأفـــــراد من أجل البحث عن الأمن والغذاء والترفيه بدأت تتبلور فكرة السياحة بعدة مفاهيم حسب الغاية منها،بحيث سنحاول تقديم في هذا المبحث مفهوم عام للسياحة ومراحل تطورها.

المطلب الأول: نشأة وتطور السياحة.

ارتبطت السياحة بالإنسان من القدم،ـــ و مرت بمجموعة من المراحل منذ نشأتها منها مرحلة الحضارات القديمة، مرحلة العصور الوسطى، السياحة في العصر الحديث و المرحلة المعاصرة، وسوف نخوض بنوع من التفصيل في هذه المراحل من خلال تشخيص مختلف مميزات كل مرحلة من هذه المراحل.

1:مرحلة الحضارات القديمة.

لفظ السياحة بمفهومه الحالي هو لفظ حديث و لم يكن معروف في العصور القديمة ، ولكن إذا أطلقنا لفظ السياحة على السياحة في العصور القديمة سنجد أن الإنسان قديما كان غير مستقر في مكان ثابت، و هذا لحاجاته في البحث عن مصادر الرزق[1] ، و تمثل مرحلة الحضارات القديمة الفترة الأولى من حياة الإنسان أي العصر البدائي ، حيث لم يكن هناك قوانين تحكم تصرف الإنسان سوى قوانين الطبيعة[2]، و بالتالي كان الإنسان ينتقل من الأرض القاحلة إلى الأرض الخصبة ، و من المكان غير الآمن إلى المكان الآمن ، حيث كان السفر ظاهرة طبيعية مرتبطة بوجود الإنسان ، و الذي يهدف إلى إشباع نزواته و استفاء احتياجاته الشخصية ، و عند قيام الدول و الحضارات أصبح السفر وسيلة تجارية والقيام بالحملات العسكرية و التعلم و التعليم ، وكان للفنقيين السبق في الاهتمام بالتجارة والتنقل، فقد عرفوا بحب المخاطرة والترحال البحري[3] .

ولعل أهم الرحلات السياحية في بلاد الإغريق وفود اليونانيين القدماء وسكان الأقاليم الأوربية المجاورة التي تأتي إلى جبال المبيا لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي شرع تنظيمها العام776 قبل الميلاد ،

---

[1]: نائل موسى محمود سرحان ،" **مبادئ السياحة** "، الطبعة الأولى ، جامعة البلقان التطبيقية ، 2003 ، ص01

[2]: عصام حسن الصعيدي ، "**نظم المعلومات السياحية**" ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص126.

[3]: عبد الرزاق براهيمي و عبد الحفيظ مسكين ، "**أثر ممارسة الأنشطة التسويقية في دعم و تنمية القطاع السياحي في الجزائر**" ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق ، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي – البويرة ، 12/11 .ماي 2010 ، ص 04.

هذا التوافد شجع على بناء الفنادق لزوار أثينا ، وكان ذلك خلال القرن 14 الرابع عشر قبل الميلاد[1].

2: مرحلة العصور الوسطى.

سادت هذه المرحلة في الفترة الممتدة بين حوالي القرن 15 عشر ونهايته ، كما أن السفر و الانتقال بقي بدائيا كما كان في العصور الأولى مع تطور يسير ،في هذه الحقبة التاريخية كانت الحضارة الإسلامية في أوج ازدهارها ، فاهتمت بالعلوم و الفنون و الآداب و العمارة و زادت حركة الناس في مختلف أنحاء البلاد الإسلامية ، وقد ساهمت الحضارة الإسلامية في إنشاء عدد من المدن أصبحت قبلة للسياح من كل أصقاع العالم كبغداد وقرطبة ،كما تميزت هذه المرحلة بتطور بعض الجامعات العريقة بأوربا مثل جامعة السوربون بفرنسا و جامعة أكسفورد بانجلترا ، مما جعل البلدين قبلة لعدد من طلاب العلم ، غير أنه خلال هذه الفترة لم تكن هناك قوانين منظمة للانتقال و لا وسائل نقل متطورة[2].

3: مرحلة العصر الحديث.

تمتد هذه المرحلة بين القرن 16 عشر ونهاية القرن 19 عشر الميلاديين ، التي حدثت فيها، تغيرات عديدة في المجال العلمي مثل الاستكشافات الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار[3] فقد شهدت هذه المرحلة اكتشافات جديدة أهمها اكتشاف استراليا العام 1605 م ونيوزيلندا للعام 1769 م ، وقد عرفت هذه المرحلة بالرحلات الأوربية إلى إفريقيا و تطور الآلة و وسائلل المواصلات والاتصالات وظهور بعض القوانين المنظمة للنشاط السياحي نتيجة الحدود السياسية ، شملت هذه المرحلة كذلك الثورة الصناعية سيما في أوربا، وبالتالي عرف العالم أول تنظيم لرحلة سياحية سنة 1841 م في بريطانيا حيث تم القيام من خلالها بنقل مجموعة من الأشخاص من الطبقات الشعبية بواسطة القطار لزيارة البحر لمدة يوم واحد، كما تم أيضا نشر مجلة في السفر لتعريف الناس بالجوانب المختلفة والاحتياجات الضرورية،خلال الترحال[4] .

---

[1]: كواش خالد ، **السياحة مفهومها ، أركانها ، أنواعها** ، الطبعة الأولى ، دار التنوير،الجزائر ، 2007 ،بتصرف ، ص12 .

[2]: محمد خميسي الزوكة ، **صياغة السياحة من المنظور الجغرافي** ، دار المعرفة الجامعية ، 1996 ، ص22

[3].: مروان أبو رحمة و آخرون ، **مبادئ السياحة** ، الطبعة الأولى ، دار البركة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن2001، ص20

[4]: عبد الرزاق براهيمي و عبد الحفيظ مسكين ، مرجع سبق ذكره ، ص05 .

4: المرحلة المعاصرة.

تبدأ هذه المرحلة مع بداية القرن 20 عشرين الذي تطورت خلاله السياحة بصورة لم تشهدها في أية فترة زمنية سابقة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية [1] ، بسبب زيادة أوقات الفراغ و ارتفاع مستويات المعيشة و التعليم والتوسع في و سائل النقل و المواصلات السريعة [2] ،إذ يعتبر القرن العشرين "قرن السياحة "حيث شهد تطور هائل في النشاط السياحي أو ما يعرف بالاقتصاد السياحي ، و بالتالي حدث تطور في المنشآت السياحية و الفنادق العملاقة ، وظهور كذلك المنظمات السياحية و أهمها المنظمة العالمية للسياحة * ، و أهم ما ميز السياحة في هذه المرحلة ما يلي:

-تطور حركة السياحة العالمية.

-ارتفاع مستوى دخل الأفراد خاصة في أوربا وأمريكا الشمالية.

-تزايد حجم السكان بشكل مضطرد.

-تطور العلاقات بين البلدان.

-تطور كبير في وسائل النقل والاتصالات خاصة النقل الجوي ، وتطور صناعة السيارات.

المطلب الثاني: تعريف السياحة

تتعد معاني وتعاريف السياحة بحسب مجال دراستها وعليه سنحاول تقديم تعريف ملائم للسياحة من خلال إدراج عدة تعاريف:

1:تعني كلمة السياحة في معناها الأول السفر والإقامة المؤقتة خارج مكان السكن الأصلي، في الماضي سافر الناس لأهداف مختلفة منها التعرف على العالم ودراسة اللغات الأجنبية.[3]

2: تعريف السياحة حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي:

في قراره الصادر في1972 م، يعرفها على أنها" فن تلبية الرغبات الشديدة التنوع التي تدفع إلى التنقل خارج المجال اليومي[4]".

---

[1]: – محمد خميسي الزوكة ، مرجع سبق ذكره ، ص35

[2]: يسرى دعبس ، "**الإرشاد السياحي ، دراسات و بحوث في أنثروبولوجيا المتاحف**"، الطبعة الأولى ، الملتقى المصري .للإبداع و التنمية ، مصر ، 2006 ، ص97..

*__المنظمة العالمية للسياحة__ :تأسست سنة 1925 في لاهاي ، وتعتبر مركزا رائدا لجمع و تحليل و نشر البيانات السياحية المأخوذة من أكثر من 180 بلدا و مقاطعة، و تقوم بمراقبة و رصد و تحليل التوجيهات السياحية عبر العالم، و تضع معايير عالمية لقياس السياحة

[3]: مروان السكر، "**مختارات من الاقتصاد السياحي**"، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ،1999، ص 13.

[4]: احمد لشهب ، "**السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى1982** "، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 1987 ص14

3: تعريف المنظمة العالمية للسياحة(OMT)

"اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح[1]"

4:" السياحة هي ذلك النشاط الحضاري و الاقتصادي والتنظيمي بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن24 ساعة لأي غرض ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار"[2]

من خلال التعاريف التي أوردناها يمكن أن محاول الخروج بعريف عام ،السياحة هي عبارة عن كل الأنشطة التي يقوم بها الإنسان من تنقل وتجوال في مختلف أقطار الأرض على اختلاف أسببها والهدف منها شرط أن لا يكون بمقابل مادي ومرهون بنية العودة للموطن الأصلي.

المطلب الثالث: أنواع السياحـــــة:

تختلف أنواع السياحة و تتعدد تبعا لتنوع الرغبات و الاحتياجات المختلفة، كما ساهم التطور العلمي و الاقتصادي و الاجتماعي على هذا التنوع، فظهرت بذلك أنواع جديدة للسياحة لم تكن من قبل كسياحة المؤتمرات و المعارض و غيرها، و قد صنفت أنواع السياحة تبعا للمعايير الآتية:

1 :حسب عدد الأشخاص: هناك عدة أنواع حسب هذا المعيار وهي[3]:

-سياحة فردية :هي سياحة لا تعتمد على برنامج منظم أو محدد وهي غير منظمة و يقوم بها مجموعة أو شخص واحد لزيارة بلد أو مكان ما، وتتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم.

-السياحة الجماعية :و هي عكس الأولى، فهي منظمة، حيث يتم ترتيب و تنظيم كل شيء مسبقا من طرف الشركات السياحية.

2: حسب وسيلة النقل المستعملة :بالنسبة لهذا المعيار نجد مايلى[4] :

-سياحة برية.

-سياحة بحرية أو نهرية.

-سياحة جوية.

---

[1]: عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد :"**التخطيط السياحي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن، 1999 ، ص23

[2]:علي العبادي ، " **واقع و متطلبات تطوير السياحة والصناعات التقليدي في الوطن العربي**"، مجلة التنمية الصناعية، عدد 42 ، المغرب، 2001، ص151

ا:ماهر عبد العزيز ،"**صناعة السياحة**"، دار زهران ، مصر ، 1997 ، ص52

[4]: يسرى دعبس ، "**السياحة** "، الملتقى المصري للإبداع والتنمية،القاهرة ، 2001 ، ص113

3: حسب السن :طبقا لهذا المعيار نجد[1] :

- سياحة الطلائع:

و ترتبط بالسن من 07الى14سنة، وهي عادة ما تكون في إطار رحلات استكشافية، أو رحلات تعلم السياحة أو التعرف على الطبيعة و تنظم من طرف الشركات أو النقابات أو الجمعيات الخيرية.

-سياحة الشباب :

في هذا النوع يكون هناك البحث عن الإثارة، و البحث عن الحياة الاجتماعية و هذا الارتباط بالسن الذي يتراوح مابين 15الى 21سنة.

- سياحة الناضجين :

وهي موجهة للذين تتراوح أعمارهم مابين سن35 الى 55سنة بهدف المتعة و البحث عن الراحة والاستجمام.

-سياحة المتقاعدين :يشارك فيها كبار السن و تكون لفترات طويلة و أسعار مرتفعة.

4:حسب مدة الإقامة:

-السياحة الموسمية :و هي سياحة تتعلق بقضاء السائح لعطلته في مكان و موسم معين ومدتها من شهر إلى ثلاثة أشهر، و تتميز بالدورية و التكرار.

-سياحة عابرة :و تكون عن طريق تنقل السواح بالطرق البرية و مرورهم الاضطراري في طريقهم على بلد معين، أو الهبوط الاضطراري لطائرة في مطار ما.

5: حسب الجنس :هناك نوعان:

سياحة الرجال.

سياحة النساء.

6: حسب مستوى الإنفاق و الطبقة الاجتماعية[2]:

ـ هي سياحة الذين لديهم دخل مرتفع فهم يسافرون بوسائلهم الخاصة سياحة الطبقة المتميزة التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات، فنادق خمسة نجوم ومقاعد الدرجة الأولى في الطائرات و غيرها من وسائل النقل.

ـ السياحة الاجتماعية أو العامة لذوي الدخول المحدودة.

---

[1]: يسرى دعبس ، السياحة، مرجع سابق، ص128

[2]:كواش خالد، "**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية**"، أطروحة دكتورة . 2004/2003، جامعة الجزائر ،ص 44

7:حسب المناطق الجغرافية:

_ السياحة الداخلية :و هي تنقل الأفراد داخل البلد نفسه، و هو يحتاج إلى نوع معين من الخدمات والأسعار.

_ السياحة الخارجية :

وتعتمد على السياح الأجانب،و تسعى كل دولة على تشجيع هذا النوع من السياحة لجلب العملة الصعبة،و يعتمد على عناصر جذب الداخلي بشكل عام، و خاصة البنى التحتية و الأمن و الاستقرار وكذا مدى ملائمة الأسعار.

8:حسب الجنسية:

سياحة الأجانب :تنظم لجذب السياح الأجانب، بتلبية رغباتهم المختلفة.

سياحة المقيمين خارج البلد :تنظم رحلات سياحية لزيارة البلد.

9:حسب أغراض السياحية:

_ سياحة المتعة الترفيه والاستجمام:

وهي لقضاء العطل، وتعد من أقدم أنواع السياحة التي عرفها العالم.

_السياحة الثقافية :بزيارة الأماكن الأثرية و المتاحف و المعابد.

_السياحة الإستشفائية :تهدف إلى العلاج أو قضاء فترات النقاهة.

_السياحة الرياضية :تهدف إلى ممارسة الأنشطة الرياضية في بلدان أخرى.

_السياحة التجارية:يقوم بها رجال الأعمال و التجار، يزورون المعارض و الأسواق التجارية.

السياحة الدينية :زيارة الأماكن المقدسة و ذات الطابع التاريخي كمكة المكرمة.

10:حسب أماكن النوم :تقسيم السياحة حسب أماكن النوم إلى الأنواع الآتية[1] :

- السياحة في الفنادق : تستخدم للنوم و لإقامة و هي من أكثر الأنواع استخداما و تفضيلا، خاصة من طرف السياح كبار السن و المتزوجين، و تؤمن راحة عالية و تقدم خدمات سياحية متكاملة تشمل الخدمات الأساسية.
- السياحة في الموتيلات :أصل كلمة موتيل أمريكي، هي اختصار ا للكلمتين" موتور " و**أوتيل**"، والموتيل يمثل فندق للسياح الذين يصطحبون معهم مركباتهم أثناء السفر، و تطور هذا النوع من السياحة بداية في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة مابين الحربين العالميتين،

[1]: مروان محسن السكر، السياحة مضمونها و أهدافها، **سلسة الاقتصاد السياحي**،الجزء الأول ، دار مجدلاوي، الأردن، 1994 ،ص 15

و بنيت على جوانب الطرق الطويلة ليستريح فيها المسافرين و يصلحون مركباتهم، و مدة إقامة المسافرين قليلة لا تزيد في العادة على ليلة واحدة.

- السياحة في القرى السياحية :طهرت القرى السياحية في البداية في فرسا و النمسا بعد الحرب العالمية الثانية، و كانت مخصصة لأعضاء النوادي السياحية و أصحت حاليا مواقع سياحية لجميع السياح و بينت فيها المرافق الحديثة.
- السياحة في البانسيونات:هي فنادق صغيرة و معظم أصحابها ورثوها عن أجدادهم الأرستقراطيين، و هي تشمل بنيات كبيرة متكاملة، و هذا النوع من البانسيونات موجود بشكل كبير في فرنسا و ايطاليا و اليابان.
- السياحة في المخيمات :هذا النوع من السياحة يتطور بسرعة كبيرة جدا، و سبب هذا التطور هو أن الناس يحبون الاقتراب من الطبيعة و الابتعاد عن الانزعاج و الضجيج، و هذا النوع يعتبر رخيص للسياح الشباب الذين لا تتوفر لديهم الأموال الأزمة.

المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات السياحة

هناك ايجابيات للسياحة على الاقتصاد والمجتمع كما توجد هناك سلبيات لبد من ذكرها وسنوجز ما تيسر ذكره فيما يلي:

1: الإيجابيات:

_تحقق السياحة فوائد كثيرة للمجتمع إذا وضعت في إطار إستراتيجية التنمية الوطنية ووفرت لها الشروط اللازمة لتنميتها من هذه الفوائد مايلي:

– تساهم في توفير العملة الصعبة للدولة لان التجارب القائمة تشير إلى ارتفاع النسبة التي تشارك بها في تكوين إيـــرادات الـــدول مـــــن العملة الصعبة

– تساهم في إنشاء مناصب عمل جديدة فهي بذلك تعتبر قطاعا مساعدا على محاربة البطالة. فمثلا أن إنشاء مركب سياحي او فنـــــدق يـــــؤدي الى خلـــــق مناصب عمـــل جديـــدة [1] .

– تساهم في زيادة الدخل الوطني ، وفي تحسين ميزان المدفوعات وذلك ليس فقط بمقدار ماينفقه السياح والمسافرون أثناء رحلاتهم ،بل عن طريق ما يطلق عليه في علم الاقتصاد

[1]: نبيل الروبي ، "**نظرية السياحة مجموعة الدراسات السياحية**" ،مصر ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، سنة1986، ص 6.

"بالمضاعف الاقتصادي"[1] لان الاستثمارات السياحية تؤدي إلى سلسلة أخرى من الاستثمارات التي تؤدي بدورها الى زيادة الدخول وهكذا.

كما لها على المستوى الدولي عدة مزايا منها الفوائد التاليـــة :

– تساعد على تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب في العالم مما يؤدي الى تكوين راي عام دولي للسلام والأمن الدوليين كما تساهم في التقارب الحضاري والثقافي والرياضي بين شعوب العالم .

– تحقيق عملية التكامل الثقافي والاجتماعي والحضاري داخل المجتمع الواحد ، لانها عن طريق الخدمات التي تؤدي تلعب دورا هاما في التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية للسكان خاصة الشباب منهم .

فالسياحة لها آثارا إيجابية وفوائد تعود على المجتمع إذا ما أولياها الاهتمام الذي يليق بها ووفرنا لها كل المستلزمات التي تقوم عليها ويمكن إدراج هذه الآثار فيما يلي:

– إحداث مناصب شغل عديدة وبالتالي تقليص من حدة البطالة.

– المساهمة في زيادة الدخل الوطني وتحسين وضعية ميـــــزان المدفوعات وذلك بما ينفقه السياح أثناء إقامتهم وكذلك تضاعف الاستثمارات التي تؤدي بدورها الى زيادة نسبة المداخيل.

– إسترجاع طاقات العمل لقوتها نتيجة لما توفره لها السياحة من راحة واستجمام .

– تدعيم العلاقات مع الشعوب عن التعارف والاطلاع على الثقافات والحضارات .

– الحفاظ على الاثار التاريخية وترقيتها .

– ترقية الصناعات التقليدية والتراث الثقافي .

عن طريق التبادلات والرحلات كما حدث بالجزائر شـــــهر اوت سنة 2001 الملتقى العالمي للشباب والذي أدى بدوره إلى عدة مزايا وخاصة منها السياحة والتقارب الثقافي وكذلك الرحلات بين مختلف ومناطق البلاد.

2: السلبيات:

من خلال محاوتنا في النظر لسلبيات السياحة و تحديدنا لعيوبها تيسر لنا ذكر مايلي:

1- تؤدي الحركة السياحية وخاصة منها الخارجية الى اتصال مجتمع استهلاكي مع مجتمع نصف استهلاكي أو تحت استهلاكي (الدول النامية) الى نشأة عادات استهلاكية في الدول المتخلفة خاصة، بحيث تكون هذه العادات غير مرتبطة بمستوى المعيشة في البلد المستقبل

[1]: عادل طاهر، "**السياحة ماضيها حاضرها ومستقبلها**" ، مصر ،منشورات الاتحاد العربي للسياحة سنة 1974 ص .10

للسياح الأجانب كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى إحداث التضخم مثل تونس ، المغرب ، الجزائـــــــــر.

2- إن عدم التوازن في الأجور والحظوظ بين موظفي القطاع السياحي ، والقطاعات الاقتصادية الأخـــــرى وكذلك الامتيازات فهذا القطاع يؤدي إلى هروب الإطارات من القطاعات الأخرى إلى القطاع السياحي الذي يتوفر فيه العامل على حظوظ اكثـــــر من العامل في القطاعات الاقتصادية الأخرى كما أن تركيز الخدمات والمرافق السياحية في المدن الكبرى يؤدي إلى خلق التروح الريفي.[1]

3- كثرة الاعتماد على الاقتصاد السياحي (السياحة الخارجية) قد يخلق مشاكل غير متوقعة للاقتصاد الوطني الذي يعتمد كثيرا على الإيرادات السياحية بسبب الأزمات الاقتصادية والسياحية والنزاعات الدولية التي قد توقف الحركة السياحية نحو البلد (حرب لبنان مثال على ذلك) او حرب الخليج والتي تأثر بها العالم الإسلامي والعربي كله سنة1991 وما نتج عنه من تأثيرات سلبية على قطاع السياحة ثم تأتي سنة 2001 أي في 11 سبتمبر 2001 وما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية ثم رد فعلها وإعلانها الحرب على دولة أفغانستان فتأثرت بها السياحة الدولية وخاصة منها العربية والإسلامية ، وهذا يؤدي الى التأثير سلبا على اقتصاديات العالم الإسلامي والعربي وحتى العالم الغربي والتأثير الأكبر هو بالنسبة للدول التي تعتمد على السياحة في اقتصادياتها.

- خلق تقسيم طبقي داخل المجتمع: تفرق السياحة بين ذوي المداخيل المرتفعة والمداخيل المنخفضة وهنا يظهر نوعان من السياحة الرفيعة خـــــــاصة بالنوع الأول وسياحة دنيا خاصة بالنوع الثاني من افات إجتماعية منها السرقة والأمراض المعدية . [2]

[1]: : بوعقلين بديعة ، **السياسات السياحية في المجتمع الجزائري وانعكاساتها على العرض والطلب**، رسالة ماجستير غير منشورة سنة 1996 ص : 34

[2]: بوعقين بديعة :مرجع سبق ذكره ص :35

المبحث الثاني:ماهية الاستثمار السياحي.

التطرق للاستثمار السياحي مجال سال فيه حبر كثير من قبل المهتمين بالمجال حيث كان لكل نظرته وعليه سنحاول إعطاء الموضوع صورة عامة قدر المستطاع كما يلي :

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي.

ورد مفهوم الاستثمار السياحي ضمن العديد من أدبيات علم السياحة و في العديد من المؤتمرات الدولية

المهتمة بالتنمية و التطور السياحي منها للتقرير الذي أعدته الهيئة العامة للبيئة و التنمية التابعة للأمم المتحدة و منظمة العمل الدولية عام**1987 م** الذي عرف سياسة التنمية الاستثمارية بأنها" المهمة التي تلبي احتياجات الحالية دون المساس بمصالح و مستقبل الأجيال القادمة و تأمين احتياجاتهم ." و في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية الذي عرف بقمة الأرض و الذي انعقد في ريو دي جانيَرو عام**1992 م**،عدل تعريف التنمية الاستثمارية و تبلور مفهومها في برنامج**21**

الذي اعتمده المؤتمر و منذ ذلك الحين و تبنته حكومات و شعوب عديدة كسياسة معتمدة للتنمية، كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه ":التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة الى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة مجال ادارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[1].

المطلب الثاني:محددات الاستثمار السياحي.

يتقيد النمو النشاط السياحي أو بالأحرى الاستثمار السياحي بعدة عوامل ومحددات تجعله يأخذ الحجم

اللازم له أولا ثم تظهر منافعه وآثاره لاحقا،كما أن هناك عوامل تحد من نموه وتعيقه،وعليه سنحاول حصر هده العوامل والمحددات كما يلي.

1: طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي

يؤدي قرب البلد من الأسواق التي لها دور كبير في حركة السياحة الدولية إلى زيادة حجم التدفق السياحي، بسبب توفير الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائل النقل خاصة على مستوى السياحة الإقليمية من خلال برامج المجموعات السياحية ، كما أن تمتع السوق السياحي بمقومات

[1]: رعد مجيد العاني، **الاستثمار والتسويق السياحي**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008 ، ص19

سياحية يعد سببا لنمو الاستثمارات في هذا المجال فهي التي تعمل على جذب السياح وتنشيط السياحة وتفعيلها، وهي تجمع جغرافية وتنوع تضاريس البلد وجمال مرافقه الطبيعية وتميزها وما يزخر به البلد من مواقع ومعالم تاريخية هامة وتراث حضاري ومدى عراقته، وتتطلب الأنشطة السياحية موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق الأساسية لها لذا عادة ما تحتاج عملية تمويلها إلى قروض طويلة الأجل، حيث تساهم فيها المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي من خلال تقديم قروض لهذا الغرض للدول النامية، وفي هذا الصدد لدينا نوعان من الاستثمارات التي اضحى من الضروري تحقيق التوازن بينهما وهما [1].

-استثمار القطاع العام والخاص :عادة تقوم الحكومة بتوجيه الاستثمار في القطاع السياحي إذا اعتبر قطاعا استراتيجيا في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الأنشطة الحكومية لا تعيق أنشطة القطاع الخاص.

-الاستثمار المحلي والأجنبي :تجلب الاستثمارات السياحية الأجنبية رأسمال وخبرة وتكنولوجيا، ولابد من مراعاة تحقيق قيمة إضافية وإلا تعتبر عائدات هامشية[2] .

2: التسهيلات والحوافز المقدمة

تبحث الاستثمارات السياحية دائما عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها وهما الضمانات والحوافز شأنها في ذلك شأن أي نشاط استثماري، فتوافر الاستقرار ومناخ ملائم للاستثمار إلى جانب محفزات عديدة أخرى أهمها منظومة القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار سواء كان محليا أو وافدا وكذلك توفر بنية تحتية ملائمة ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع ويمكن أن نقسم هذه التسهيلات إلى نوعين هما:

1:التسهيلات السياحية.

إن توفير الأرض بأسعار تشجيعية وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر خارج الموقع أو ضمن موقع المشروع أو جزء منه بحيث تسترد التكلفة مقابل إيجار المنشآت، وتوفير شبكة طرق جيدة ووسائل اتصال وخدمات فعالة واستتباب الأمن وتسهيلات الإقامة وتوفر السلع الكمية والنوعية كل هذا كفيل باستيعاب المزيد من السياح والقيام بالمزيد من الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية، تؤدي المنافسة دورا كبيرا من حيث التكلفة والسعر خاصة من المجموعات السياحية[3].

---

[1]: .نبيل الروبي، **اقتصاديات السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991 ،ص27

[2]:نفس المرجع ,ص28.

[3]:منال عبد المنعم مكية ،**السياحة تشريعات ومبادئ**،دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1،عمان ،الأردن ،2000،ص26.

2:الحوافز والإعفاءات المقدمة

تتخذ الدولة إجراءات عديدة لدعم صناعة السياحة وهذا بتهيئة المناخ للاستمارات الخاصة وتزويد المستثمرين بالمساعدات المالية، فتهيئة مناخ ملائم للاستثمارات السياحية يكون من خلال دراسة مجموعة قوانين الاستثمار عامة وما يخص السياحة على وجه التحديد، ووضع قانون خاص بالاستثمار السياحي يهدف إلى تنمية وتطوير القطاع ومرافقه وتشجيع الاستثمار في مجالاته المختلفة وخلق وإيجاد الظروف الملائمة لها وترسيخ أسباب تشجيعها والعمل على ضمان حمايتها، وهذا من خلال جمع ونشر المعلومات والدراسات اللازمة لتشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار، وإجراء اتصالات بالجهات التي ترغب في الاستثمار في البلد وتعريفها بفرص الاستثمار المتاحة والترويج لها بوسائل الإعلام والنشر المختلفة وتبيان الامتيازات التي تمنح لها[1].

بالإضافة إلى توفير الضمانات مقابل عدم التأميم أو مصادرة الاستثمار وتوفير الحوافز للمشاريع الموافق عليها والتي تنسجم مع البرامج والمشاريع والخطط التنموية السياحية ذات التنظيم الملائم وقد تكون الحوافز لنوع معين من المشاريع، وتتنوع صور المساعدات المالية التي تقدم للمستثمرين في القطاع السياحي وأهم صورها:

1:الإعانات

وهي تنقسم إلى إعانات نقدية وعينية[2].

1.1:الإعانات النقدية :وهي مبالغ مالية ترصد لمساعدة المستثمرين في مجال السياحة لإقامة مشاريع جديدة في مناطق تستهدف تنميتها، تعود على الدولة بالنفع الاقتصادي حيث تمثل نسبة محددة من تكلفة المشروع الذي توافق الدولة على إقامته [3].

2.1: الإعانات العينية :تتمثل في منح الأراضي في المناطق السياحية أو تأجيرها أو الانتفاع بها لأجل طويل دون مقابل و بشروط مقبولة، مع منحه خيار الشراء بسعر مخفض خلال مدة.

3.1: القروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة

تمنح هذه القروض للمستثمرين في المشاريع الهامة من خلال البنوك والمؤسسات الحكومية الخاصة، ويمنح هؤلاء فترة سماح قبل البدء في سداد أقساط القرض لمدة سنة أو ثلاثة سنوات من تاريخ بدء تشغيل المشروع وتتراوح آجالها من 20 إلى 25 سنة.

---

[1]: منال عبد المنعم مكية، المرجع السابق، ص 28.

[2]: نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مرجع سبق ذكره،ص69.

[3]: أحمد الجلاد، التنمية والإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب، القاهرة، مصر،2000 ،ص33

4.1: الإعفاءات الضريبية والجمركية

تقرر بعض الدول إعفاءات ضريبية كاملة لمدة تبلغ خمس سنوات وأحيانا تقرر إعفاءات جزئية في السنوات التالية لمدة تتراوح بين 10 و 15 سنة، كما تقوم بتقديم إعفاءات جمركية على الواردات من المعدات والتجهيزات التي تحتاجها المشاريع السياحية[1].

05.1: تقديم المساعدات الفنية

تكون هذه المساعدات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع السياحية، وتدريب الإطارات العاملة في القطاع في معاهد ومدارس خاصة بهذا الغرض من أجل رفع كفاءتهم المهنية.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار في القطاع السياحي.

للاستثمار السياحي أهمية بالغة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، بهدف زيادة الدخل وتنويع مصادره وتقليل عجز ميزان المدفوعات ومن بين هذه الدوافع التي تقف وراء الأخذ بالاستثمار السياحي ما يلي:

1.التنمية الاقتصادية والتقريب بين المستويات الاقتصادية الإقليمية

يشكل الاستثمار بشكل عام دعامة الاقتصاد ونجد أن الاستثمارات السياحية تظهر آثارها على حجم النقد الأجنبي، فإذا كانت الدولة تعاني من قلة نصيبها النسبي في التجارة الدولية إضافة إلى العراقيل التي تواجهها لزيادة صادراتها وما يتعرض له الطلب من عوامل منها المنافسة والاتجاه للتقليل من استخدام المواد الخام،كما أن الكثير من الاستثمارات في الصناعات قد يزيد من التبعية إلى الدول الصناعية لصعوبة نقل التكنولوجيا، فتظهر الاستثمارات السياحية كتعويض خاصة إن كانت الدولة تتمتع بمقومات وعناصر جذب سياحي عديدة مغرية ودائمة، فهي لا تحتاج لعناصر معقدة خاصة التكنولوجية منها، كما أنها تعمل على تحفيز المزيد من الأعمال والمشاريع كالصناعات التقليدية والحرف مما يحافظ على تراث البلد ويعمل على خلق فرص عمل جديدة كما أن أسعارها منخفضة في الدول النامية مما يضفي عليها ميزة نسبية.

فإذا ما أولت الدول النامية عناية لمجالات الاستثمار في القطاع السياحي فذلك حتما سيؤدي دورا بارزا في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يقود إلى التنمية الشاملة، كما أن توزيع المشاريع السياحية على الأقاليم المختلفة للدولة وبالذات الأقاليم ذات المستويات التنموية المنخفضة سيعمل

[1]: أحمد الجلاد، المرجع السابق، ص33.

على تنميتها وتطويرها، من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان فيها مما يؤدي إلى سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين الأقاليم المتطورة وغير المتطورة داخل الدولة[1].

2:زيادة الدخل الوطني ودعم ميزان المدفوعات

تحدث السياحة تحولا في بعض الأنشطة التقليدية في البناء الاقتصادي للمجتمع عن طريق الاستثمار في المناطق المختلفة، فتزيد مداخيل القوى العاملة في هذا المجال وبالتالي زيادة الدخل الوطني[2] .

وتزايد معدلات الإنفاق السياحي نتيجة ما ينفقه السائح مقابل الإقامة ومختلف الخدمات التي توفر و خصوصا أن الشراء بالعملات الأجنبية مما يضيف رصيدا لدخل المجتمع، فالطلب السياحي يخلق قيمة مضافة تؤدي إلى نمو حقيقي في الدخل الوطني عن طريق مختلف القطاعات الإنتاجية التي تتحرك بصورة ديناميكية متفاعلة منتجة للإنفاق والاستهلاك السياحي الذي يخلق دائرة اقتصادية مركبة تؤثر ايجابيا على تحريك وتنشيط الدورة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني، وبالتالي فإن الاستثمار السياحي يؤدي إلى نمو الدخل الوطني الشيء المطلوب في التنمية فالأخذ به أمر مهم في العملية التنموية.

أما عن دور الاستثمارات السياحية في ميزان المدفوعات ومكانة الإيرادات من الحركة السياحية، فهي تظهر في بند حساب رأس المال والذي يشمل الاستثمارات التي حصلت عليها الدولة من الخارج، والموجودة لديها والاستثمارات التي قدمتها الدولة للخارج كمدفوعات وما عليها من التزامات فهي تساهم مساهمة فعالة في تغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات.

3:صناعة السياحة أقل منافسة من الصناعات الأخرى[3].

يكون معدل التغير في السوق السياحي بدرجة أقل مما يقلل من درجة وحدة المنافسة مقارنة مع القطاعات الأخرى التي يعتمد فيها على التكنولوجيا العالية وهذا ما يلائم أوضاع الدول النامية، وصناعة السياحة من الأنشطة الاقتصادية التي أساسها العمل الإنساني حيث لا تعتمد على التكنولوجيا قدر ما تعتمد على تسويق وترويج للخدمات، كما أن التوسع في الطلب السياحي وحجم السياحة الدولية والداخلية يؤدي لتغيير مماثل في نوعية وأبعاد مختلف منشآت وخدمات صناعة السياحة سواء في الخدمة نفسها أو قيمة الاستثمار وحجمه، لهذا تعد عملية الترويج لعناصر الجلب السياحي وتوفير مناخ الاستثمار والتسهيلات الأساس الأول للانتقال إلى مرحلة الترويج

---

[1]:عثمان محمد غنيم،**التخطيط السياحي**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،ط2،عمان الاردن،2003،ص42.

[2]:يسرى دعبس،**صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، الملتقى المصري للتنمية والابداع ،ط1، الاسكندرية،2003،ص،524.

[3]: نبيل الروبي، **نظرية السياحة**،مرجع سبق ذكره،562.

لصناعة السياحة المتاحة بأكملها في البلد نظرا لأنها صناعة مركبة تتطلب استثمارات وخبرات وإعانات.

المطلب الرابع: علاقة الاستثمار السياحي بالتنمية.

إذا كان النمو الاقتصادي يشكل مؤشرا هاما بالنسبة للتنمية ، فإن التنمية لا تقتصر على البعد الكمي، وفيما يخص السياحة يؤكد الخبراء على أن السياحة لا يمكن أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق تنمية مستديمة وبعبارة أخرى تثمين كل التراث بمختلف أشكاله.

يجب أن يستند التطور الاستثمار السياحي إلى معايير دائمة لا يؤثر على البيئة على المدى البعيد وأن يكون ناجعا اقتصاديا وعادلا بين السكان المحليين من الناحية الأخلاقية والاجتماعية، وغالبا ما كانت تتم الإشارة إلى الإطار المرجعي لترقية السياحة في إطار التنمية الدائمة في مختلف الاتفاقات والمواثيق العالمية أو القارية مثل الميثاق الأوربي لتهيئة (الإقليم) والإنفاق الخاص بالثروات العالمية وبيان مانيلا (Déclaration de Manielle) بمبادرة من المنظمة العالمية للسياحة التي أنشئت في سنة 1975 ويتضمن بيان مانيلا الصادر سنة 1980 حول السياحة العالمية التصريحات التالية:

في اطار البحث المشترك عن نظام اقتصادي عالمي جديد ، يمكن للسياحة إذا ما توفرت الشروط اللازمة ان تلعب دورا ايجابيا في التوازن والتعاون والتفاهم المتبادل والتضامن بين كل البلدان.

وتتكون الموارد السياحية التي تزخر بها الدول من المساحات والمنتجات والقيم وهي موارد يجب مراقبة استعمالها تفاديا لتدهورها و إتلافها ، ان تلبية حاجات السياحة لا يجب ان تمس بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية تفاديا لتدهورها وإتلافها لسكان الناطق السياحية والبيئة وخاصة الموارد الطبيعية التي تشكل اساس السياحة وكذا المناطق التاريخية والثقافية ، فكل هذه الموارد السياحية ملك للبشرية.

إن العناصر التروحية ينبغي أن تتصدر العناصر التقنية والمادية في ميدان السياحة وتتمثل أساسا فيما يلي :

- التفتح الكامل للفرد .
- مشاركة دائمة في التربية .
- احترام هوية الفرد وكرامته.

- التأكيد على أصالة الثقافات واحترام المبادئ الأخلاقية للشعوب، وتجدر الإشارة إلى اتجاهات التطور على المديين المتوسط والطويل من خلال بعض المؤشرات التالية:
- الوصول العالمي للسياح في سنة 1995، بلغ 594 مليون مسافر دولي لمداخيل تعادل قيمة 399 مليار دولار.
- النتائج المسجلة سنة 1997 تظهر 613 مليون وصول بمداخيل سياحية تقدر 443 مليار دولار .

إن الخلاصة المؤقتة لبرنامج البحث والتوقع " سياحة أفاق 2020 " الذي شرع فيه سنة 1997 من طرف المنظمة العالمية للسياحة تشير إلى تطور مستمر للسياحة يتعين مواصلته خلال السنوات القادمة بنسبة سنوية متوسطة بـ 4.3 % للوصول و 6.7 % للمداخيل سوف تبلغ بذلك 1.6 مليار مسافر و2000 مليار دولار في أفاق 2020 حسب هذه الدراسة فإن الأهمية المعتبرة لهذه الأرقام لا يجب أن تخفي بأن السياحة الدولية مازالت تمثل قدرات هائلة بإعتبار أن حصة السكان عالميا الملتزمة في السياحة الدولية قد قدرت بالضبط إلى 3.5 % وبأن البلدان السياحية المستقبلة للسياح لم تسخر كل قدراتها التي تزخر بها.

بعبارة أخرى فإن الصناعة السياحية مازالت في بدايتها من هنا نعتبر أن مجموع التدفق العالمي المسجل في هذا النشاط فإن منطقة إفريقيا لم تحصل إلا على 3.5 % من المسافرين الدوليين و 1.9 % من المداخيل العالمية أي 08 مليار دولار، منها ثلاثة تستحوذ عليها دول مغاربية مجاورة (تونس ، المغرب) أما الجزائر، وبالنظر للقدرات الحالية والإمكانيات التي تتوفر عليها تجدر الإشارة إلى أن الصناعة السياحية الجزائرية تبقى لبنائها وتشييدها لكن في إطار ومضمون تنافسي أكثر حدة.

إن أوربا والولايات المتحدة أي عشرة دول تأتي على رأس أهم المقاصد السياحية وتشمل لوحدها 55% من الأصول والمداخيل السياحية العالمية.

ومن هنا وبلغة الأرقام هذه والعرض المجزي للسياحة الدولية تظهر المنافسة الحادة الدول التي تميز مختلف المقاصد السياحية من أجل الحفاظ على حصصها من هذا السوق .

- تسجل أيضا هذه المعطيات أهمية وضخامة الجهود التي توفرها الدول من خلال إدارتها الوطنية للسياحة ومختلف متعامليها السياحيين في مجال الترقية والتسويق السياحي ، التخطيط للتنمية ووسائل المنشآت والخدمات .

- لهذا فإن هذه البلدان قد تحصلت في نفس الوقت على أدوات التوقعات السياحية والهيئات المتخصصة في الترقية وتسويق منتجاتها لدعم ديناميكية وتطور قطاع السياحة واحتلال في النهاية حصص جديدة من السوق السياحية.
- يمكن تقدير جهود هذه البلدان السياحية على مستويين.

1. في البداية بدراسة عدد الأدوات وهيئات الترقية التي أنشأت لهذا الغرض من خلال نشرها وتنصيبها على مستوى المناطق الكبرى المرسلة للسياح.
2. ثم بتقييم ميزانية الترقية خاصة في البلدان النامية التي تعتبر أن السياحة من أهم صادراتها أين واصلت الحكومات تقليديا القيام بدور رئيسي لتطوير هذا القطاع .

وعلى سبيل التوضيح نذكر بالنسبة للعامل الأول نذكر أن المغرب يملك 12 ممثليه للديوان الوطني المغربي بالخارج 10 منها في أوربا و 02 في أمريكا الشمالية، أما تونس فقد باشرت من جهتها بفتح 20 ممثليه بالخارج منها 17 بأوربا و 01 بكندا و 01 بالولايات المتحدة الأمريكية و 01 بالمملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (01-01) :يوضح نسب الميزانيات الترقوية في الميزانية الإجمالية للإدارات الوطنية السياحية و الدواوين الوطنية السياحية .

المغرب	100.00
سويسرا	97.75
البرتغال	95.69
فرنسا	86.53
البلدان المنخفضة	62.62
لبنان	58.25
أسبانيا	58.07
الجزائر	56.04
ألمانيا	51.95
تركيا	46.94
إيطاليا	46.40
تونس	32.69
اليونان	25.06
بلجيكا	15.44

المصدر : المنظمة العالمية للسياحة 1996

بالنسبة لمسألة ميزانية الترقيـــة فإن التمويل العمومـــي الملاحظ هو مستمر ويتطور ويمثل أكثر من 95 % في البلدان المتوسطية وأوربا الغربية منها أكثر من 55 % مخصصة خاصة للنشاطات الإشهارية والعلاقات العمومية (جدول 01 ، 02) من جهة أخرى وعلى سبيل المثال أوربا ودول أسيا والشرق الأوسط والمحيط الهادي ، هم على رأس الرتب حسب ترتيب أهمية ميزانية الترقية .

في سنة 1996 صرف المغرب 24 مليون دولار وتونس 16 مليون دولار من ميزانيتها الترقوية مما يجعلهما يحتلان على التوالي المرتبة التاسعة عشر و التاسعة والعشرون عالميا.

لكن يجب التذكير أن هذه الزيادة الهائلة والهامة للأموال العمومية لا يمكن ولا يكون سحبها ممكن إلا بقصد وجود مسبق لمنتجات ذات نوعية التي تبرز المساهمة المالية للدولة قصد دعم الترقية ، تحفيز المنافسة وتسهيل التسويق لا سيما عند ما يكون القطاع في حالات أزمة مصدرها داخلي أولها علاقة بالعوامل الخارجية .

حقا أن الطلب السياحي هو حساس للغاية أكثر من كل طلب أخر بسبب مشاكل الأمن كما تظهره الإنخفظات الهائلة في كثير من الأحيان لتدفق السياح في الفترات المميزة بأحداث سياسية وطنية أو دولية . لذا فإن النجاح الباهر المسجل من طرف البلدان السياحية التقليدية الذين دخلوا في المدة الأخيرة المنافسة يفسر جليا جهد الإتصال والترقية المتوفرة بصفة دائمة والذي يرتكز أكثر فأكثر على وسائل تكنولوجية إعلامية حديثة .

فالمحيط الحالي للسياحة الدولية والسيناريو الإتجاهي لحركيته تجعله بالفعل يوحي بوجوبت رقية الاستثمارات السياحية حيث من خلالها تأمل الدول تقييم بصفة دائمة المستوى الإجمالي للمردودية ، لا سيما وأن الحكومات تعلق أكثر فأكثر باحترام بعض مقاييس الشفافية والمحاسبة ومراقبة الأموال العمومية .

إن الهيئة الوطنية للسياحة للحكومة البريطانية تقدر حاليا أن كل نفقة جنيه إسترليني تتعلق بأنشطة الترقية والتسويق ويترتب عنها دخل يبلغ 27 جنيه إسترليني للبلاد .

إن فرنسا التي تبدو أنها البلد الذي له الإدارة الوطنية السياحية الأكثر مردودية لا تنفق إلا 1.20 دولار قصد جلب وصول سياحي أو 2.70 دولار لتحقيق 1000 دولار[1].

[1]: الدورة السادسة عشر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2000

إيرادات سياحية بصفة أخرى كل استثمار دولار في الترقية بالخارج مقارنة مع الإيرادات السياحية الدولية تجلب 375 دولار إلى فرنسا و 319 دولار لإسبانيا و 245 دولار لتركيا و 91 دولار لتونس و 48 دولار للمغرب .

هذه الأمثلة تترجم عند الحاجة العلاقة الوطيدة الموجودة بين النفقات الترقوية و الإيرادات السياحية الدولية أمام الديناميكية السياحية الدولية .

من البديهي اليوم أن يكون للإعلام دورا استراتيجي في تطوير الصناعة السياحية ، إن وسائل الإعلام عديدة وتعتبر المنشورات الإعلامية والبطاقات البريدية والدلائل والصحافة المكتوبة و الصحافة الناطقة أو السمعية البصرية جملة من التقنيات الإعلامية التي توضع في خدمة السياحة و تعزز سمعة البلاد وتعرف المنتوج السياحي لدى الزبائن .

وحسب معطيات المنظمة العالمية للسياحة فإن حصة معتبرة من ميزانية المديريات الوطنية للسياحة تخصص لترقية المنتوج السياحي عبر العالم كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم: (02-01) هيكل معدل ميزانيات الإدارات المركزية للسياحة

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
الترقية	% 51.3	% 54.70	57.40 %	% 64.60	% 61.30
التشغيل	% 48.70	% 45.30	42.60 %	% 35.60	% 38.70

المصدر : المنظمة العالمية للسياحة : ميزانية المديريات الوطنية للسياحة خلال الفترة مابين 1993-1997

وتخصص فرنسا وإسبانيا وسنغافورة و استراليا وتيلاندا ميزانية أكبر مقارنة بباقي البلدان ، حيث بلغت 50 مليون دولار سنة 1997 .

كما أنها تخصص الحصة الأوفر للترقية ، أي بمعدل 73.8 % وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا و أستراليا تحتلان المرتبة الأولى ضمن البلدان السياحية في العالم حيث تستقبلان على التوالي 73 مليون و 51.8 مليون سائح أجنبي وفيما يخص بلدان شمال إفريقيا ، وحسب المنظمة العالمية للسياحة بلغ معدل حصة ميزانية الترقية لدى المديريات أو المنظمات الوطنية للسياحة 61.79 % من الميزانية الإجمالية لسنة 1997 وبالنسبة للجزائر بلغ هذا المعدل 23.58 % كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم: (03-01) حصة ميزانيات الترقية في الميزانيات العامة للمديريات الوطنية للسياحة:

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
الجزائر	% 23.47	% 45.09	56.04 %	% 24.01	% 23.58
المغرب	100 %	% 100	% 100	% 100	% 100
تونس	% 33.48	% 31.13	% 32.03	-	-
المعدل	% 52.31	% 58.74	% 62.69	% 62	% 61.79

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة 1993-1997

يلاحظ إذن من خلال هذه المعطيات ترابط بين الحصة المخصصة للترقية في ميزانيات المديريات الوطنية للسياحة وأهمية القطاع في التنمية الاقتصادية للبلدان المعنية .

ومن ضمن وسائل الترقية (الترويج) يشكل الإشهار في العالم النشاط الذي يستهلك الحصة الأكبر في النفقات حيث قدرت نسبة بـــ 71.10 % في عام 1997 وتوزع النسبة الباقية على النشاطات الترقويـــــة (معارض ، ملتقيات ، رحـــلات الإستـــئناس الخاصـــة بوكلاء السياحة ،... ألخ)

نسبة 28.90 % .

- العلاقات العامة والصحافة (رحلات مخصصة للصحفيين) 11.50 %
- الإعلام الموجه للجمهور (استعلامات مباشرة عن طريق الهاتف أو عن طريق مراسلة السواح الأفراد 3.70 %
- نشاط البحث (جمع وتحليل المعطيات المستعملة من أجل البحث في البلد وفي الخارج ، تسديد مصاريف المستشارين ، وغيرها من المصاريف المتنوعة) .
- وحسب نفس التقرير الذي أعدته المنظمة العالمية للسياحة فإن العديد من البلدان تبحث أكثر فأكثر عن مصادر لتمويل أنشطة ترقية السياحة خارج إطار الدولة ، وما يبرز ذلك هو كون تطوير السياحة تستفيد منه ثلاثة فئات من المتعاملين هي الدولة ، والجماعات المحلية و المختصون في السياحة وعلى هؤلاء المتعاملين المشاركة في وضع أساليب تعاون فعالة لتوفير وسائل مالية معتبرة واستخدامها في السوق .

- الجدول الموالي يبين صيغة تمويل ميزانيات بعض البلدان التي تم اختيارها ويلاحظ باستثناء فرنسا وإيطاليا أن تمويل ميزانية الترقية في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط التي تتوفر المعطيات بشأنها تقوم به الدولة ويمكن التأكد من هذه الحالة في 60 % من البلدان التي شملها التحقيق غير أن مشاركة القطاع الخاص أصبحت تزداد أهمية ، إذ تتراوح بين 100 % في بلدان مثل الكونغو و إيران و 02 % في بلدان كألبانيا .

الجدول رقم: (04-01) يوضح مصادر تمويل ميزانية المديريات الوطنية للسياحة:

البلد	الحكومة المركزية	السلطات المحلية	الرسوم	القطاع الخاص	متفرقات	أموال عمومية %	أموال غير عمومية %
الجزائر	100	-	-	-	-	100	-
المغرب	74	-	-	-	1.0	100	-
إسبانيا	100	-	-	-	-	100	
فرنسا	100	-	-	-	-	48.00	52.00
إيطاليا	79.7	14.1	-	1.9	4.4	95.00	5.00
إستراليا	68	-	-	31.3	-	68.70	31.30

المصدر : المنظمة العالمية للسياحة مصادر تمويل ميزانية المديريات الوطنية

إن القطاع الإشهاري تطغى عليه الوكالات السياحية المتخصصة في السياحة الراقية غير أن التطور التكنولوجي من خلال توسيع شبكة الإنترنت حل محل جميع وسائل الإتصال التقليدية وقد جعل كل من الإتصال وتسويق الخدمات السياحية عبر شبكة الإنترنت والتقنيات الحديثة لتسيير المعلومات الخاصة بالسياحة المنافسة صعبة جدا بالنسبة للبلدان التي لا تتوفر على استراتيجية متطورة في مجال الإتصال .

ماهي وضعية الجزائر في هذا الميدان ؟ إن عدم وجود سياسة في مجال الإتصال يؤثر سلبا خاصة على قطاع السياحة الدولية في الظروف الحالية وبالفعل لا يمكن جلـــب السيـــــاح إلا بتوفيـــر بعض الشروط منها

- الإعـــــلام
- الحصول على التأشيرة
- الإستقـــبال
- التنشيـــــط
- النـــقـــــل
- الإيـــــواء

غير أن المنتوج السياحي الجزائري في الأصل لم يتم التعريف به والترويج له كما ينبغي عن طريق نظام ملائم للإعلام والإتصال سواء في الجزائر أو في الخارج وإن كان شرط نوعية المنتوج السياحي هو الذي يتحكم في هذه الفكرة ويعتبر ضعف جهاز المواصلات السلكية واللاسلكية عائقا إضافيا أمام قدرة السياحة الجزائرية على التنافس لا سيما على المستوى الدولي إن التغييرات التي تمت في ميدان المواصلات السلكية و اللاسلكية خلال السنوات الأخيرة جعلت هذا القطاع يضطلع بدور المحرك في التنمية ويتجلى التأخير الذي تعاني منه الجزائر في بعض الإحصائيات التي قدمها وزير البريد والمواصـــــلات أثنـــاء جلســـــة الاستـــــماع التي انعـــقدت يوم 17 سبتمبر 2000 ومن العوامل التي يمكن أن تساعد على تطوير الإتصال يستحسن أن تلجأ الجزائر إلى خدمات أعضاء الجالية الجزائرية المقيمين في الخارج الذين يمكنهم القيام بالترويج للمنتوج السياحي الجزائري في البلدان التي يقيمون بها[1].

وبالتالي يظهر قطاع السياحة القطاع المفضل لاستقطاب هذه الفئة من الجزائريين بهدف التعرف على الوطن الأم في إطار يختلف عن إطار الزيارات العائلية لذا فإن هذه الفئة ليست مهمة لأنها لا تشكل مجموعة من المستهلكين للسياحة فحسب بل هي شريكا لتنمية الاستثمارات .

[1]:الدورة السادسة عشر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2000

خلاصة

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول السياحة والاستثمار السياحي ومحاولة إعطاء نظرة عامة حول نشأة السياحة ومفهومها،وإدراج أنواعها وكذا ذكر السلبيات والايجابيات المترتبة عن النشاط الساحة كنشاط عام،حيت تجلت لنا قيمة السياحة كقطاع زاخر ومحفر لاستغلال الاستثمار فيه،كما تبين لنا من خلال تقديم مفهوم الاستثمار السياحي ومحدداته، أن الاستثمار السياحي يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، لما له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية. وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، باعتباره مرتبط أشد الارتباط بالدخل القومي، عن طريق الادخار الذي يعتبر مصدرا مهما له، وعن طريق الإنتاج باعتباره مؤثرا فيه، ويمثل من الناحية البنيوية الجانب الأكثر أهمية في تراكم رأس المال.

وبتحديد معنى الاستثمار، كعنصر رئيسي في التراكم، يستمد مصدر حركته من الفائض الاقتصادي، ويأخذ في سير عمله أشكال توزيع متعددة، وهي المشكلة الكبيرة في السياسة الاقتصادية، التي تعتبر أساسية في التنمية الاقتصادية.

ومما استنتاجه أيضا من هذا الفصل، وبعد تحديد مفهوم والأنواع المختلفة للاستثمار، والمجالات المختلفة له، وأدواته المستعملة، وأهميته في التنمية. نكون قد انهينا الجانب العام لموضوع الاستثمار السياحي. ونشرع في الجانب الهام لهذا البحث وهو صلب الموضوع،وذلك في الفصل الثاني حول اسس ومظاهر الاستثمار السياحي في الجزائر.

تمهيد:

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن ان يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكبر من المشاكل الاقتصادية، وقد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة وأصبح لها دور أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى جعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الرئيسي للسياسة السياحية بالجزائر في آفاق 2025، كما تراهن الجزائر على استقبال 2.1 مليون سائح في آفاق 2015 التي سيترتب عنه استحداث 400.000منصب شغل مباشر وغير مباشر.وكل هذا ترتكز الحكومة فيه على تعويلها على الاستثمار في القطاع ، لما تزخر به البلاد من مؤهلات تسمح لها برفع التحدي،لبلوغ أهدافها، وعليه سنتطرق في هدا الفصل الثاني إلى :أسس ومظاهر الاستثمار السياحي في الجزائر. بنوع من التفصيل حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين الأول المقومات مؤهلات الاستثمار للجزائر، المبحث الثاني تطور الاستثمار السياحي عبر مختلف المخططات التنموية.

المبحث الأول: مؤهلات الاستثمار السياحي في الجزائر.

شرعت الجزائر في عملية إحصاء لثرواتها السياحية، بغية استغلالها وجعلها تساهم إلى جانب القطاعات الأخرى في عملية التنمية، كان ذلك مباشرة بعد صدور الميثاق السياحي سنة 1966، الذي بموجبه تم تحديد الأهداف والوسائل الضرورية للتنمية السياحية، وتزامن ذلك مع التحضير لأول مخطط تنموي الذي شرع في تنفيذه بداية من سنة 1967، حيث ظهرت السياحة ضمن بيانات الاستثمار في إطار مختلف المخططات التي شهدتها عملية التنمية في الجزائر.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والتاريخية للجزائر

تعتبر المقومات الطبيعية من أهم العوامل لجذب السياح إلى أي إقليم سياحي، كما أن الترابط بين المقومات الطبيعية من موقع جغرافي ومناخ وشواطئ وغطاء نباتي تعطي الأقاليم السياحية أهمية مميزة أخرى في جذب السائح. وتمتاز الجزائر بترابط هذه العوامل وتكاملها في موقع استراتيجي جغرافي يربط بين الشمال والجنوب، ويمتاز بمناخ معتدل يساعد على استمرار الموسم السياحي على مدار السنة.

أولا:المؤهلات الطبيعية:

1- الموقع الجغرافي للجزائري.[1]

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية، مربوطة بكثير من المدن الأوروبية بخطوط جوية مباشرة وتتمتع الجزائر بمساحة كبيرة تجعلها البلد الثاني في إفريقيا من حيث المساحة تمتد الجزائر على 2376000كلم وتتمتع بشريط ساحلي طوله 1200 كلم ، تضاريس الجزائر تمثل:

- السلسلة الساحلية للتل.
- الهضاب العليا.
- السلسلة الجبلية للأطلس الصحراوي.

[1] : هواري معراج، سليمان جردات، **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية –حالة الاقتصاد الجزائري–**، مجلة الباحث، العدد 2004/01، ص 24-25

2- أنواع المناخ في الجزائر:

تعرف الجزائر بمناخ متنوع و تتمثل في المناخات التالية:

المناخ المتوسطي: سائد على الشريط الساحلي ومتوسط درجة الحرارة السنوية هو 18 درجة مئوية.

مناخ الهضاب العليا: يسوده فصل بارد ورطب.

المناخ الصحراوي: يسود الجنوب الجزائري، وتصل فيه درجة الحرارة إلى 40 درجة.

المنتجات السياحية الجزائرية: تنقسم المنتجات السياحية الجزائرية إلى خمسة أصناف هي:

المنتوج الصحراوي، المنتوج الجبلي، المنتوج البحري، المنتوج الحضاري، والمنتوج الصحي.

ثانيا:المقومات التاريخية والأثرية.

عرفت الجزائر الحضارة عبر مختلف العصور فقد عثر على بقايا وآثار نشاط إنساني تعود إلى نحو سبعة آلاف عام ق.م واحتكت بعدة حضارات سجلها التاريخ كالحضارة الفينيقية التي تعامل معها الامازيغيون سكان الجزائر آنذاك. خضعت الجزائر في القرن السابع ق.م لحكم قرطاج ثم احتلها الرومان سنة **42** ق.م وفي عام **682**م بدأ عصرها العربي الإسلامي.

بالرجوع إلى قائمة التراث العالمي world héritage List المدرجة من طرف لجنة التراث العالمي في اليونسكو في مواقع التراث الدولية، التي يمكن أن تكون هذه المواقع طبيعي كالغابات وسلاسل الجبال، وقد تكون من صنع الإنسان كالبنايات والمدن.

الجدول رقم (01-02): المواقع التراثية في الجزائر

المواقع التراثية	نوع التراث	تاريخ إدراجه
قلعة بني حماد	ثقافي	1980
جميلة	ثقافي	1982
وادي ميزاب	ثقافي	1980
تسالي ناجير	مختلط	1982
تمقاد	ثقافي	1982
تيبازا	ثقافي	1982
قصبة الجزائر	ثقافي	1982

المصدر: وزارة السياحة والتخطيط

بالرغم من كل هذه المقومات إلا أن ترتيب الجزائر في مؤشر تنافسية السياحة العالمي لعام 2008 كان في المرتبة 102 بدرجة 3.5 بينما تونس حققت المرتبة 39 بدرجة 4.41.

المطلب الثاني: المناطق السياحية في الجزائر

يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية[1]:

1-منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمال: تتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين وأثار تعود إلى العصور القديمة.

[1] - خالد قواش، "**مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004 ،العدد الأول، ص 222.

2-منطقة السلسلة الأطلسية: والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال " لالا خديجة" ب2308م، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، سلسلة جبال موزاية للسواحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحة عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية، كالتزحلق، التسلق، الصيد...

3-منطقة الهضاب العليا: والتي تتميز بمناخها القاري وبمواقعها الأثرية وبصناعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

4-منطقة الأطلس الصحراوي: وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى التي يمكن، فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...

5-**منطقة واحات شمال الصحراء:** والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل ارتفاعا من درجات الحرارة بالصحراء الكبرى وبها تتمركز الواحات بنخيلها، وبحيراتها، وبتوفر صناعات تقليدية.

6-منطقة الصحراء الكبرى: وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير(الهقار والتاسيلي) وتتميز بالمساحات الشاسعة والجبال الشامخة وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية.

8- الحمامات المعدنية[1]:

تزخر الأرض الجزائرية بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، تعول عليها السلطات في بناء قاعدة متينة لـــ «سياحة حمامات معدنية»، تجذب السياح المحليين وخصوصا الأجانب.

ويتوفر بالجزائر ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، السواد الأعظم منها قابل للاستغلال كمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم، لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر. لكن المتخصصين في مجال السياحة، يبدون نوعا من التشاؤم بخصوص قدرة قطاع السياحة والصناعات التقليدية على استغلال المخزن الحموي بشكل كامل، قياسا

[1] - بوعلام غمراسة، الحمامات المعدنية بالجزائر.. مقصد السياح من كل مكان، (على الخط)، متوفر على:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=41&article=404131&issueno=10291، تاريخ الإطلاع29/04/2017

إلى قلة الاعتمادات المالية التي رصدتها الدولة للقطاع. وباستثناء 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني، ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية. وبالنسبة للحمامات المعدنية، فهي حمام بوغرارة بولاية تلمسان (500 كلم غرب العاصمة) القريبة من الحدود مع المغرب، وحمام بوحجر بولاية عين تيموشنت (400 كلم غرب) وحمام بوحنيفية بمنطقة معسكر، مدينة مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة الأمير عبد القادر الجزائري، وحمام ريغة بولاية عين الدفلى (170 كلم غرب) الممتد عبر السلسلة الجبلية زكار. وفي الشرق، يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة (500 كلم شرق العاصمة) وحمام قرقور بولاية سطيف (300 كلم شرق العاصمة) وحمام الصالحين بولاية بسكرة (450 كلم شرق العاصمة) وولاية خنشلة. ويمكن للسائح والأشخاص الذين يعانون أمرضا جلدية أو التهاب المفاصل. أما عن محطة العلاج بمياه البحر، فهي منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج (30 كلم غرب العاصمة) المعروفة بتاريخها. ويتردد على محطة سيدي فرج الآلاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة. وتمثل المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية، ما يفوق 60 في المائة من المنابع المحصاة، وتشكل مخزونا وافرا يسمح بإقامة ما يسميه أهل الاختصاص «عرضا سياحيا حمويا تنافسيا». ويجري على مستوى الحكومة حديث عن «دراسة تحيينية للحصيلة الحموية»، بناء على طلبات استثمار رفعها مستثمرون أجانب لوزارة الاستثمار. ويتعلق الأمر بجمع كافة المعطيات عن المخزون الحموي. وبالنسبة للمنابع الحموية المستغلة تقليديا التي تفوق 50 منبعا، فهي مؤجرة من البلديات لخواص عن طريق المزاد العلني من دون الحصول على حق الإمتياز القانوني الذي تمنحه وزارة السياحة.

المطلب الثالث: الإطار التشريعي للاستثمار السياحي في الجزائر.

تميزت مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق بظهور الايطار القانوني اللازم لتطوير الاستثمار، حيث كان صدور النصوص القانونية والتشريعية الجديدة التي من شأنها ترقية الاستثمار،وسنوضح ذالك من خلال مايلي:

1: قانون رقم90-10 الصادر في 1990/04/14 م المتعلق بالنقد والقرض

ينص على حرية مبدأ الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي [1]،الذي اتاح المجال لدخول رؤوس الأموال الأجنبية و والسماح بإمكانية الشراكة،فمن حلال هذا القانون يسمح لغير المقمين إمكانية تحويل رؤوس

[1] :الجريدة الرسمية، رقم 40 الصادرة في 1990.ص 213

الأموال إلى الجزائر يهدف الاستثمار في مختلف المجلات وبما في ذلك القطاع السياحي ،سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين،رغم كون مركز نشاطهم خارج الجزائر وهذا وفق الشروط التالية:

-خلق مناصب شغل جديدة ,وخلق ايطارات والمستخدمين الجزائريين.

-التمكن من الوسائل التكنولوجية وتوازن سوق الصرف.

وفيما يخص مزايا هذا القانون فهي كما يلي:

-إتاحة إمكانية تحويل رؤوس الأموال بهدف الإستثمار بها.

-توفير الحماية الدولية للمستثمرين والأموال وذلك في أيطار لاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر،وذلك من خلال:

-المرسوم رقم 90-03 الصادر في 08-09-1990م الذي يبين شروط نقل رؤوس الأموال،نحو الجزائر,وطبيعة الإستثمار والشروط الواجب توفرها في المتعامل الأجنبي للقيام بتحويل رؤوس أمواله وكذلك الشروط إعادتها إلى البلد الأصلي.

ومن خلال ما يقتضيه القانون 90-10 الإستثمار المقبول يجب أن يساهم في:

-خلق فائض في العملة الصعبة.

-التقليل من السلع المستوردة.

-ضمان النشطات المرتبطة بمر دودية الخدمات العمومية.

02: قانون الاستثمار لسنة 1993:

صدر المرسوم التشريعي رقم :93-12 المؤرخ في 05-09-1993م والمتعلق بترقية الإستثمار ،ويخص تفتح الإقتصاد الجزائري على رأس المال الخاص الوطني وكذا الأجنبي، كما لا يترك مجال للإختلاف بين المتعاملين العموميين والخواص وكذا بين الوطنيين والأجانب ، وينص هذا القانون على التالي:[1]

-حرية الإستثمار الخاضع للتصريح لا للإعتماد.

[1] : الجريدة الرسمية،رقم 23 الصادرة في26-12-1993.ص 231.

- ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح المحققة ومنح تحفيزات جبائية وجمركية هامة .

- معاملة متساوية يحظى بها المتعاملون الوطنيون أو الأجانب.

- اللجوء إلى المحاكم الدولية في حالة النزاعات بين المستثمرين غير القاطنين في الجزائر.

وتجسيدا لهذه السياسة التشجيعية استحدثت وكالة مكلفة بترقية الاستثمار ومتابعته(APSI) ،خولت لها صلاحيات معتبرة في مايخص منح التحفيزات الجبائية والجمركية زيادة على تقديمها تسهيلات دعم تقني وإعلامي للمستثمرين ، عن طريق ما يسمى بالشباك الوحيد، الذي يجمع الادارات و الهيآت المعنية بالاستثمار، حيث يتكون مكتب الوكالة ،من مكتب الضرائب،مكتب بنك الجزائر،مكتب المركز الوطني للسجل التجاري،مكتب الجمارك،مكتب البيئة،مكتب التشعيل.

كما يحدد هذا القانون امتيازات جبائية وجمركية حسب أنماط ومواقع الاستثمارات بما في ذلك الاستثمارات السياحية،كما يمنح هذه الامتيازات كما يلي:

-النظام العام: يخص الاستثمارات المنجزة خارج المناطق الحرة والنوعية ونظام الاتفاقيات.

-نظام المناطق الخاصة: يخص المناطق ذات الأولوية في التنمية.

-نظام المناطق الحرة:يخص الفضاءات المحددة والتي لا تخضع للأنظمة الجمركية والجبائية.

-نظام الاتفاقيات الخصوصية: يخص الاستثمارات الهامة والإستراتجية حيث تمنحه الدولة للمستثمرين على أساس اتفاقيات خاصة.

و تتمثل الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي فيما يلي:

-الحرية التامة في الاستثمار المباشر (100 %)أو بالشراكة مع الوطنيين.

-ضمان التحويلات إلى الخارج بالنسبة لرأس المال المستثمر و المداخيل المترتبة عليه.

-الإعفاء من حق التحويل ومن الضريبة الجبائية

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للممتلكات والخدمات التي تدخل في إنجاز الاستثمارات.

- في حالة تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة يتم إعفاء كلي من الضريبة على ارباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم الأعمال بالعملة الصعبة.

- الإعفاء الكلي لمدة من02الى10من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.

وعن الامتيازات الإضافية بالنسبة للمناطق الخاصة فهي:

-تأخذ الدولة على عاتقها جزئيا أعباء مساهمة المستثمر في الضمان الاجتماعي.

-معدلات منخفضة ب 5% في مادة تسجيل العقود التأسيسية وزيادة رأس المال.

-تأخذ الدولة على عاتقها جزئيا أو كليا الأعمال المتعلقة بالهياكل القاعدية.

أما فيما يخص مناطق الجنوب الكبير-أدرار، تمنراست، إليزي، تندوف-فقد تم إعطاء مزايا أفضل.

-تطبيق نصف الضريبة على المؤسسات في كل الأنشطة.

-**الجدول رقم: (02-02)** المزايا الجبائية الممنوحة للاستثمارات السياحية .

نظام الامتياز	**عام**	**المناطق الخاصة**	**الطوق الثاني للجنوب**	**الجنوب الكبير**
المساعدات على الانجاز	03سنوات	03سنوات	03سنوات	03سنوات
حقوق التحويل	اعفاء	اعفاء	اعفاء	اعفاء
حقوق التسجيل للعقودورفع رأس المال	%0.5	%0.5	%0.5	35%0.5
الرسم العقاري	إعفاء من 02الى 10سنوات	إعفاء من 05الى 10سنوات	إعفاء لمدة07سنوات على الاقل	إعفاء لمدة 10سنوات

الرسم على القيمة المضافة	اعفاء	اعفاء	اعفاء	اعفاء
الحقوق الجمركية	%3	%3	%3	%3
أشغال المنشآت القاعدية	لاشيئ	تحمل جزئي أو كلي	تحمل50%	تحمل جزئي أو كلي
تنازل عن الأراضي العمومية	إتاوة تأجيرية بقيمة حقيقية	امتيازات تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض50%من سعر التنازل	إمتيازات تصل إلى الدينار الرمزي

المصدر: مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة، وزارة السياحة والصناعات التقليدية 1994 ، ص 15

تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ودعمها منذ 1993ألى غاية سنة 1999م عن مشاريع بقيمة2208مليارديناز أي ما يعادل 36مليون دولار ،يغطي هذا المبلغ حجم التمويلات اللازمة لإقامة أكثر من23 ألف مشروع تخلق حوالي 1مليون فرصة عمل جديدة[1]، ويعود سبب هذا الاندفاع الاستثماري من طرف المستثمرين المحليين والأجانب بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي في الجزائر. وتحسن مستمر للأوضاع الأمنية وتقدم برامج الإصلاح الإقتصادي وتطوير التشريعات وجهود الحكومة في الترويج للمناخ الاستثماري والملاحظ تراجع دور الدولة في الاستثمار مفسحة المجال أمام القطاع الخاص المحلي و الأجنبي حيث أن عدد المشاريع التي إستثمر فيها القطاع العام لاتمثل سوى 1%,فيما إستأثر القطاع الخص بالباقي من العقود .و85%لكلفة التمويل و94%لفرص العمل الجديدة.ونجد أن دور القطاع العام إقتصر على تطوير وإعادة تأهيل المشاريع القائمة وليس إقامة مشاريع جديدة, وعليه سنوضح في الجدول التالي تطور الاستثمار خلال فترة /1994-1999/.

[1] :.عبد الناصر الوردي، "**تطور مشاريع الاستثمار في الجزائر**"، الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام،لبنان،عدد خاص،1999،ص46.

الجدول رقم(03-02) : تطور حركة الاستثمار خلال الفترة من 1994إلى1999م

السنة	عدد المشاريع	فرص العمل	المبلغ مليار دج
1994	694	59606	114
1995	834	73818	219
1996	2075	127849	178
1997	4989	266761	438
1998	9144	388702	912
1999	5318	167559	347
مج	23054	1084295	2208

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.2000

ونتيجة لقانون الاستثمار 1993 وما يحمل من مزايا وتشجيع تطور عدد مشاريع الإستثمار السياحي اذ أنها بلغة1243مشروع إستثماري في نهاية عام 1999وهو مايعادل04%من مجموع الإستثمارات وقدر عدد المشغلين وفقا لهذه الإستثمارات 50860منصب عمل بلغت قيمتها 197.308مليون دج وهو ما يعادل 08%من الميزانية المخصصة للاستثمار.

03:قانون الاستثمار لعام2001.

يحدد القانون المتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر الصادر عام2001 النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات المنتجة للسلع و الخدمات وكذا الاستثمارات التي تمنح في ايطار منح الامتياز أو الرخصة، ويتم إنجازها في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة،بحيث تستفيد هذه الاستمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين المعمول بها .

-قوانين السياحة الحديثة:

عرف المجال السياحي صدور مجموعة من القوانين لتنفيذ استراتجية التنمية المستدامة للسياحة ،التي شرعت فيها الحكومة بداية من سنة2001وهدا لتشجيع وتنمية السياحة.

-القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة:

يحدد القانون 03-01المؤرخ في 17-02-2003.شروط التنمية المستدامة للسياحة وكذا تدابير وأدوات تنفيذها ،وهو يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل [1].

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.

-إدماج مقصد" الجزائر "ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية صورتها السياحية.

-إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال.

-تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.

-تلبية حاجات المواطنين في مجال السياحة.

-تحسين نوعية الخدمات السياحية والتطوير المنسجم و المتوازن للنشاطات السياحية.

ولقد وضع هذا القانون مجموعة من التعاريف المرتبطة بالسياحة نذكر منها:[2]

-النشاط السياحي : هو كل خدمات تسويق أسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أم لم يشمله.

-التنمية المستدامة: نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة.

[1] : المادة رقم2 ، قانون رقم03 -01 ، الجريدة الرسمية رقم 11 ، الصادرة في 2003.02.19

[2] : المادة رقم3 ، قانون رقم 03-01، الجريدة الرسمية رقم 11 ، الصادرة في .2003.02.19

-التهيئة السياحية : مجموعة أشغال إنجاز المنشآت القاعدية لفضاءات ومساحات موجهة لاستقبال استثمارات السياحية ،تتجسد في الدراسات التي تحدد طبيعة عمليات التهيئة وطبيعة مشاريع الأنشطة للمنشآت المراد تحقيقها.

توفر الدولة الشروط الضرورية واللازمة لترقية الاستثمار السياحي ويتم انجاز برامج تطوير الأنشطة السياحية بصفة أولية داخل مناطق التوسع السياحي،وتتكفل الدولة بالأعباء المترتبة على إعداد الدراسات وأشغال التهيئة داخل هذه المناطق،وتلتزم الإدارات العمومية للدولة والجماعات الإقليمية وكذلك الهيآت العمومية في إطار اختصاصها بإدراج ترقية السياحة ضمن سياستها القطاعية ،وقصد دعم التنمية والاستثمار السياحي تتخذ الدولة إجراءات وأعمال الدعم وتقديم المساعدات وتمنح الامتيازات المالية والجبائية النوعية الخاصة بالاستثمار السياحي ،قصد تشجيع التنمية المستديمة للسياحة وخلق اثر ايجابي على الاقتصاد الوطني ، وكل الهدف من الإجراءات مايلي:[1]

-إعطاء دفع للنمو الاقتصادي وإدراج التنمية السياحية ضمن ديناميكية التطور التكنولوجي.

-تشجيع إحداث مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها.

-ترقية نشر الإعلام ذي الطابع التجاري والاقتصادي والمهني المتعلق بقطاع السياحة.

-تشجيع القدرة التنافسية داخل القطاع، وترقية محيط ملائم لتحفيز روح المبادرة وتطوير السياحة.

-اعتماد سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية وتشجيع الاحترافية وروح الإبداع والابتكار.

-تمكين المستثمرين من الاستفادة من الأدوات والخدمات المالية الملائمة مع متطلباتهم.

-تحسين الخدمات البنكية المتعلقة بدراسة ملفات تمويل المشاريع السياحة.

-تشجيع بروز محيط اقتصادي وقانوني يوفر الدعم للأنشطة السياحية ويضمن شروط ترقيتها.

كما نص هذا القانون على إنشاء هيئة عمومية تسمى الوكالة الوطنية السياحة ،تتولى مهمتها تنفيذ ومتابعة التنمية السياحية ،وتتولى عملية اقتناء وتهيئة الاراضي السياحية وكرائها للمستثمرين داخل مناطق التوسع السياحي ،المعدة لإنجاز المنشآت السياحية،كما تسهر الدولة توسيع مجال الترقية والإعلام

[1] : المادة رقم19 ، قانون03-01 ، الجريدة الرسمية رقم 11 ، الصادرة في .2003.02.19 ،

السياحيين ،حيث تحظى الترقية السياحة بكل أشكال الدعم و ألإعانة من الدولة و الجماعات الإقليمية وتساهم فيها الدواوين السياحية والجمعيات و الممثليات الدبلوماسية الجزائرية الموجودة بالخارج.

حيث كانت الاضافة التي جاء بها هذا القانون أشياء جديدة للبرنامج المسطر من طرف وزارة الساحة والصناعات التقليدية ،تؤدي إلى تحقيق نتائج إجابية في عملية التنمية السياحية ونوجزها في مايلي:

-إعطاء الدولة صلاحيات ودور هام في عملية التنمية السياحة من خلال تمويل وإنجاز دراسات التهيئة السياحية والمنشآت القاعدية ،تشجيع الإستثمار الخاص وتوفير فرص الشراكة مما يؤدي الى إحداث نوع من التكامل بين القطاع العام والخاص وذلك لتطوير القطاع السياحي والنهوض به .

-إدراج تنمية السياحة الوطنية ضمن أبعاد إقليمية، جهوية ودولية.

-إشراك جميع المؤسسات والهيئات والمتعاملين المعنيين بتنمية وترقية السياحة.

نوع من التكامل بين القطاع العام والخاص لتطوير القطاع السياحي.

المبحث الثاني : تطور الاستثمار السياحي عبر مختلف المخططات التنموية.

لقد كانت النظرة الجزائرية للسياحة على أنها حركة بشر لا حركة سلع، ولكنه بعد الاستقلال وجدت نفسها مضطرة لتسيير الحصيلة السياحية التي يديرها المستعمر، وبذلك أدركت أهمية تطوير القطاع السياحي واعتباره صناعة سياحية، ومنه كانت لمساتها الأولى بوضع خطط تنموية تسير عملية الاستثمار في المجال .

المطلب الأول:حالة الاستثمار السياحي خلال الفترة 1962-1979.

ان الجزائر غداة الا ستقلال عانة من فراغ كبير في كل القطاعات ولا سيما القطاع السياحي فكان لزاما عليها خلق الايطار والمحفزات للعمل على تنمية قطاع السياحة وكان ذلك عبر عدة مواثيق ومخططات تنموية وهي كتالي:

1السياحة ضمن المواثيق الوطنية:

-ميثاق الساحة لسنة 1966م: في 26 مارس 1966 صدرت أول وثيقة رسمية ذات أهمية حقيقية للسياحة من طرف الدولة، وفيها حددت التوجهات الأساسية للقطاع السياحي والمتمثلة في[1]:

- خلق مناصب الشغل من خلال توسيع هياكل هذا القطاع مع اندماج الجزائر في السوق الدولية للسياحة، وهو ما يشكل امتصاص للبطالة المرتفعة؛
- إنشاء جهاز خاص بالتكوين السياحي والفندقي من أجل تأهيل اليد العاملة حيث تم إنشاء مركزين للتكوين الفندقي سنة 1966 في كل من وهران وقسنطينة؛
- فتح المجال للاستثمارات الخاصة في الأمر الصادر في 1966/09/15؛
- الرفع من عدد الأسرة ما بين 1967و1969 من 5922 إلى 7600 سرير أي بنسبة 6.43%.

2:السياحة ضمن المخططات التنموية (1967- 1977)

أ. المخطط الثلاثي (1967-1969): لقد تقرر خلال هذا المخطط إنجاز 13081 سرير مخصص للسياحة الشاطئية، الصحراوية، الحمامات المعدنية والحضرية، ومن أجل ذلك خصص مبلغ

[1] : ميثاق السياحة لسنة 1966.

285مليون دينار جزائري، وذلك بهدف تطوير المنشآت القاعدية الخاصة بالاستقبال، وفيما يلي حصيلة البرنامج الثلاثي:

الجدول رقم (04-02): حصيلة برنامج المخطط الثلاثي (1967-1969)

العمليات المقررة	عدد الأسرة المبرمجة	النسبة المئوية %	عدد الأسرة المنجزة	النسبة المئوية %	العجز	
محطات شاطئية	6766	51.7	2406	35.5	4360	64.5
محطات حضرية	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
محطات صحراوية	1818	13.9	286	15.7	1532	84.3
حمامات معدنية	2847	21.8	00	00	2847	76.2
المجموع	13081	100	2946	22.5	10135	77.5

المصدر: مسدوي دليلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي- دراسة حالة ولاية بومرداس- رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008- 2009، ص80.

من خلال الجدول نلاحظ بأن الأولوية في الإنجاز أعطيت للمحطات الشاطئية حيث خصص لها 6766 سرير أي بنسبة 51.7% بسبب جودة الشواطئ الجزائرية، في المرتبة الثانية تأتي الحمامات المعنية ب2847 سرير بنسبة 21.8%، وفي نهاية البرنامج سجل عجز كبير قدر ب10135 سرير أي بنسبة 77.5% وهذا مرده إلى ضعف قدرات الإنجاز وسوء تحديد المسؤولية الإدارية.

ب:المخطط الرباعي الأول (1970-1973): يعتبر هذا المخطط المرحلة الثانية لتنفيذ برنامج السياحية " برفع طاقات الإيواء لتحقيق ما بين 70000 و90000 سرير في نهاية العشرية وبرمجة

35000 سرير"، خلال هذا، المخطط بالإضافة إلى استكمال ما تبقى من المشاريع التي لم تنجز في المخطط السابق، ويهدف هذا المخطط إلى تلبية متطلبات السياحة الداخلية والدولية.

ومن أجل إكمال البرامج السابقة خصصت ميزانية مقدرة ب 700 مليون دج، بالإضافة إلى ميزانية قدرت ب 120 مليون دج لإنجاز 08 محطات معدنية، وفي نهاية المخطط تم إنجاز 9000 سرير، وقدر العجز ب 26000 سرير أي بنسبة 74%[1].

ت :المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): ففي هذه الفترة عملت الدولة على متابعة عمليات التهيئة السياحية غير المنجزة خلال الفترات السابقة، بالإضافة إلى مشاريع جديدة متمثلة في محاولة بلوغ 25000 سرير، ولقد تميزت كذلك هذه المرحلة بتشجيع وتنظيم المبادرات الفردية " كما أن نسبة الأهداف التي تم تحقيقها بلغت 41% مع تحسن بالنسبة للمخططين السابقين والتي قدرت ب20% و30% على الترتيب والتي تعتبر نسب ضعيفة"[2].

المطلب الثاني: حالة ألاستثمار السياحي خلال الفترة (1980-1999).

1:السياحة ضمن المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1989)

أ.المخطط الخماسي الأول (1980-1984): لقد خصص مبلغ 3400 مليون دج لتغطية التكاليف خاصة لتطوير ثلاث مناطق سياحية نموذجية (شرق، وسط، غرب) والموجهة أساسا نحو سياحة داخلية فقد وزعت المبالغ كما يلي[3]:

- مبلغ 1.6 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة قيد الإنجاز؛
- مبلغ 1.8 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة.

إن هدف هذا المخطط هو الوصول إلى طاقات إيواء تقدر ب50880 سرير سنة 1985 وعليه تم برمجة 89 مشروع حيث وزعت هذه المشاريع كما يلي:

---

[1] : مسدوي دليلة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي- دراسة حالة ولاية بومرداس**- رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008- 2009، ص81.

[2] :

[3] : مسدوي دليلة، مرجع سابق، ص 82.

الجدول رقم (05-02): المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

النوع	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عددالمشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر: مسدوي دليلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي- دراسة حالة ولاية بومرداس- رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008- 2009، ص82.

من خلال الجدول نلاحظ الاختلاف الكبير بين أهداف المخططات السابقة والمخطط الحالي حيث نلاحظ اهتمام كبير بالسياحة الداخلية من خلال الاستثمار في المخيمات والحمامات المعدنية، إذ أنه من جملة 89 مشروع خصص لها 49 مشروع (40 للمخيمات و09 للحمامات المعدنية)، غير أن هذا لم يمنع من مواصلة برمجة مشاريع في المنتجات السياحية الأخرى (حضري، شاطئي).

ب:المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): أدركت الحكومة الجزائرية في هذا المخطط أهمية السياحة في تفعيل النشاط السياحي لذا خصصت برنامج مالي قدر ب 1800مليون دج لتحقيق عدة مشاريع سياحية؛ فقد وصلت طاقات الإستقبال في نهاية 1989 إلى ما يلي:

الجدول رقم (06-02): طاقات الاستقبال الجزائرية في نهاية الوحدة: سائح 1989

المنتوج / القطاع	العام	الخاص	المجموع	النسبة المئوية %
شاطئي	12182	1145	13327	27.60
صحراوي	3731	2250	6331	13.10
معدني	3588	1528	5116	10.60
مناخي	954	76	1030	2.13
حضري	5337	77161	22498	46.57

المجموع	25842	22460	48302	100
النسبة المئوية %	53.5	46.5	100	

المصدر: مسدوي دليلة، مرجع سابق، ص83 .

من خلال الجدول نلاحظ أن السياحة الحضرية احتلت المرتبة الأولى بنسبة 46.57% كما أن قدرات الاستقبال وصلت إلى 48302 سرير سنة 1989، يمثل فيها القطاع العمومي نسبة 53.5% (25842 سرير)، أما القطاع الخاص نسبته كانت 46.5% (22460 سرير).

2:التنمية السياحية خلال فترة التسعينات (1990– 2000)

أ: الاستثمار والشراكة في القطاع السياحي: من أجل دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق كان لابد عليه المرور بمرحلة إصلاحات هيكلية تهدف أساسا إلى الانتقال من التسيير الإداري المركزي للاقتصاد إلى تسيير قائم على قواعد اقتصاد السوق، وقد انطلق هذا البرنامج سنة 1988، ومن أهم ما ميز هذه الإصلاحات الهيكلية نجد[1]:قانون الاستثمار لسنة 1988 الذي جاء من أجل تدارك النقائص المسجلة في –قانون الاستثمار (02-82) المؤرخ في 1982/08/21 والذي يعطي الفرص الحقيقية لتشجيع القطاع وانطلاقا من تشجيعات الدولة للقطاع الخاص، وفي إطار قانون الاستثمار لسنة 1988، فإن القطاع الخاص أصبح تحت تصرفه طاقة إيواء قدرها 22460 سرير.

–قانون الاستثمار لسنة 1990، والذي يعتبر مشجعا للاستثمار والشراكة ومن بين الشروط التي جاء بها هذا القانون نجد:

–خلق مناصب شغل جديدة مع تأهيل الإطارات الجزائرية وكذا المستخدمين؛

–التخصص والخبرة في الميدان السياحي والعمل على تطوير الوسائل المستخدمة مع ما يتماشى والسياحة الحديثة أي تحديث القطاع؛

- خلق فائض من العملة الصعبة؛
- تحسين المنتج السياحي؛
- المحافظة على أملاك الدولة المستغلة في النشاط وصيانتها.

[1] : بزة صالح، **تنمية السوق السياحية بالجزائر – دراسة حالة ولاية مسيلة** – رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير: فرع إستراتيجية السوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005- 2006، ص 73.

وفي ظل صدور هذا القانون المشجع، أمكن لوزارة السياحة من اقتراح برنامج استثماري تحت اسم "الجنوب الكبير"، وهو برنامج يمتد لفترة عشرة سنوات ينطلق من سنة 1991م ويتوزع بين استثمارات عمومية وخاصة.

ب:خوصصة القطاع السياحي: تمت عملية الخوصصة للقطاع السياحي على مرحلتين[1]:

المرحلة الأولى: تمثلت في العرض الفوري للمشاريع الفندقية التي هي في طور الإنجاز أو في طريق الانتهاء، حيث تم في 1995 عرض مزايدة وطنية ودولية لبيع 05 فنادق، وهي:

الجدول رقم(07-02):الفنادق المعروضة للخوصصة في المرحلة الأولى.

المشروع	الترتيب	طاقات الإيواء (سرير)	نوع المنتوج	نسبة الإنجاز %
الفندق الدولي لمطار الجزائر	04	660	حضري	90
فندق لوس الواد	03	300	صحراوي	98
فندق بجاية	03	300	حضري	50
فندق المسيلة	02	300	حضري	85
فندق شاطوناف وهران	04	600	حضري	60

المصدر: بوعموشة حميدة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 130.

المرحلة الثانية: تم خلال هذه المرحلة عرض إضافي يشمل المؤسسات الفندقية قيد الاستغلال، وبما أنها لا تتمتع بنفس الصحة التجارية والمالية والمادية، كما أنها لا تتوفر على نفس التجهيزات، فقد اعتمد المبدأ المطبق في خوصصتها على تصنيفها إلى ثلاث تصنيفات:

[1] : بوعموشة حميدة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص- ص:129ح130.

الصنف أ: وهي الفنادق الحسنة، الصنف ب: وهي الفنادق المتوسطة، الصنف ج: وهي الفنادق الأقل حسنة، ويتم ترتيبها وفق حسب 05 معايير تبعا للموقع، السوق المستقبلية، حالة تجهيزات المؤسسات، الإنجازات السابقة والمردودية التقديرية، وتعرض هذه الفنادق في شكل مزايدة وطنية ودولية ولم يتم أي عرض لشرائها بسبب:

- تأخر عملية تقديم المؤسسات المراد خوصصتها.
- مشكل ملكية الأراضي التي تقام عليها المؤسسات.

وقد تم في هذه الفترة تصنيف 60 مؤسسة فندقية قيد الاستغلال، والتي تشملها عملية الخوصصة وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08-02): تصنيف الوحدات الفندقية لغرض الخوصصة خلال المرحلة الثانية.

المؤسسات	الصنف "أ"	الصنف "ب"	الصنف "ج"	المجموع
فنادق حضرية صنف عالي	03	-	-	03
فنادق صنف متوسط	06	10	02	18
مركبات شاطئية	07	02	01	10
فنادق صحراوية	06	07	05	18
محطات مياه معدنية	-	07	01	08
محطات مناخية	-	02	-	02
مراكز التداوي بمياه البحر	01	-	-	01
المجموع	23	28	09	60

المصدر: بوعموشة حميدة، مرجع سابق، ص131.

وبناءا على هذا التصنيف حددت الوزارة ترتيبا للمستثمرين الذين يقومون بخوصصة كل نوع من هذه الأصناف وهذا حسب الإمكانيات المالية لكل منهم كما يلي[1]:

- المستثمرين المستهدفون للصنف أ: والأفضلية هنا تكون لأكبر البلدان الموفدة للسياح كأوروبا الغربية، أمريكا الشمالية ودول الخليج.
  - الوطنيون المقيمون في الخارج والذين لديهم تجربة في الفندقة؛
  - المستثمرون الوطنيون والمؤسسات(بنوك، مؤسسات خاصة).
- المستثمرون المستهدفون للصنف ب: وتشمل:
  - المحترفون الأجانب غير المختارين (مجموعات فندقية، وكالات...)؛
  - مستثمرون مؤسساتيون جزائريون مقيمين وغير مقيمين.
- المستثمرون المستهدفون للصنف ج: وتشمل مستثمرين وطنيون وأجانب غير مختارين.

رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لرفع القطاع الا انه لازال ضعيف ،لذلك سعت الحكومة لخلق سياسات واستراتجيات اكثر جدية وتحفيز ومنها مخطط تهيئة السياحية آفاق 2025.

المطلب الثالث: إستراتيجية السياحة في الجزائر لآفاق 2025

لقد تم مطلع 2000 صياغة إستراتيجية حول تطوير قطاع السياحة لآفاق 2013 في شكل وثيقة تحت عنوان: مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010 أدخلت على هذا الأخير بعض التعديلات بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي قصد إعطاء الديناميكية لقطاع السياحة من خلال[2]:

-تحديد الاختيارات المستقبلية من أجل تثمين عقلاني للإمكانيات التي تزخر بها البلاد وتفعيلها لتصبح الجزائر مقصدا سياحيا.

-تحيد الأهداف النوعية والكيفية المنتظرة في آفاق 2013.

[1] : بوعموشة حميدة، مرجع سابق،ص131.

[2] : لحسين عبد القادر، **إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، العدد 02، 2012،ص176.

-تحديد التدابير والأدوات المعتمدة لتنفيذ البرامج المسطرة بهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية مستقلة.

1.المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT): المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT 2025، الذي من خلاله تعلن الدولة لجميع الفاعلين ولجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025، وذلك بنظرتها للتنمية السياحية للمدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015) والمدى البعيد (2025) في إطار التنمية المستدامة.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) هو"أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات"[1].

1: **الأهداف الإستراتيجية للمخطط**

أ.الأهداف العامة: تتمثل الأهداف العامة للمخطط في[2]:

-توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (مثل الصناعة التقليدية النقل، الخدمات، الصناعة،التشغيل)؛

-تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار؛

-التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛

-تثمين التراث الثقافي والشعائري كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فإن إستراتيجية السياحة المتواصلة عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية؛

-التحسين الدائم لصورة الجزائر، بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية.

ب.الأهداف المادية للمرحلة الأولى(2008-2015): على سبيل المثال ومن أجل استقبال 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة تمتلك تونس اليوم 220 ألف سرير تجاري، وباحترام نسب الجيران

[1] : لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص179.

[2] : لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص- ص:179- 180 .

فالجزائر تحتاج 75 ألف سرير من النوعية الجيدة لاستقطاب 2.5 مليون سائح كهدف للجزائر في آفاق 2015م.

الهدف من الأقطاب السياحية ذات الأولوية توفير نصف قدرة الاستقبال المتاحة أي 40 ألف بمقياس دولي منها 30 ألف من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا، و10 آلاف إضافي في المدى المتوسط مع خلق 200 ألف منصب شغل (بشكل مباشر وغير مباشر) و91600 مقعد بيداغوجي جديد لآفاق 2015م[1].

ب. الأهداف النقدية للمرحلة الأولى: 2008-2015:

يقدر الاستثمار العمومي والخاص لوضع الجزائر على طريق السياحة بين (2015/2008) ب: 2.5 مليار دولار أمريكي؛ حيث أنه لكل سرير يوضع بكل الترتيبات يلزم 60 ألف دولار أمريكي استثماري مادي وغير مادي (55 ألف استثمارات مادية و05 آلاف استثمارات غير مادية كالاستثمار في الهياكل الطبيعية والاتصال)، ولأجل 40 ألف سرير التي يعتزم شرائها يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار 2.5 مليون دولار أمريكي أي 350 مليون دولار سنويا (07 سنوات)، تكون فيها حصة الاستثمارات العمومية 54 مليون دولار أمريكي سنويا وهذا إذا أخذ ب: 15% كنسبة اعتبارية لحصة الاستثمار العمومي من إجمالي الاستثمار[2].

الجدول رقم: (09-02): خطة الأعمال السياحية لآفاق 2015.

السنة	2007	2015
عدد السياح (مليون)	1,7	2,5
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	159.869 منها 75.000 سرير فخم
مساهمة السياحة في الناتج المحلي	%1.7	%03

[1] :وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 02: **المخطط الإستراتيجي الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، الجزائر، جانفي 2008، ص 17.

[2] : سعيدي يحي، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر**– مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد 36، 2013، ص110.

الخام		
الإيرادات (مليون دولار أمريكي)	2,5	1500 إلى 2000
مناصب العمل (مباشرة وغير مباشرة)	200.000	400.000 (مباشر وغير مباشر)
التكوين (مقعد بيداغوجي)	51.200	91.600 جديد لتبلغ 142.800

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 02: **المخطط الإستراتيجي الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، الجزائر، جانفي 2008، ص 18.

من خلال الجدول رقم(08-02) نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السياح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1.47 ضعف ما هو محقق سنة 2007، أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد ب1.8 ضعف ما هو محدد سنة 2007، أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكان بمعدل تطور قدر ب1.7 مرة مع نهاية الفترة 2015، في حين قدرت الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9 مرات أضعاف سنة 2007، بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007، كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142800 مقعدا بيداغوجيا.

خلاصة

من خلال دراستنا وتطرقنا الى دراسة الاستثمارات السياحية وجدنا أن الاستثمار في قطاع السياحة، لقد عرف تهميشا ملحوظا خلال المراحل الأولى من الإصلاح، وتجلى ذلك من خلال التأخر في المشاريع المبرمجة في المخططات الوطنية، وهذا نتيجة لطبيعة الاقتصاد المنتهج بعد الاستقلال وهو تشجيع الصناعات الثقيلة واعتبارها ركيزة الاقتصاد، أما عن تشجيع الاستثمار في هذا القطاع فتزامن مع فترة عدم الاستقرار واللاأمن التي عاشتها الجزائر، والتي أدت إلى قلة الاستثمار والشراكة بالرغم من الامتيازات التي منحها قانون الاستثمار لسنة 1993.

هو مؤشر على انفتاح الاقتصاد الجزائري أمام الشركات الاجنبية ، وهذا ابتداء من فترة الانتقال الى اقتصاد السوق والذي كانت هذه الفترة تقدر بعشرية كاملة اي من سنة (1990-2016)، ففي هذه الفترة صدرت النصوص التشريعية والقانونية الجديدة المتضمنة ترقية الاستثمارات ، فعلى ضوء هذا القانون يسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم الى الجزائر قصد تمويل كل النشاطات الاقتصادية غير المخصصة للدولة .ان قانون الاستثمارات والمتعلق بالنقد والعرض يتم بواسطته تحديد نوع المشروع في الجزائر وذلك على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد المالي ، فالاستثمار يجب أن يكون أداة لتحقيق مناصب الشغل والمساهمة في الحد من البطالة وايضا يتم بواسطته إكتساب الخبرة وتأهيل الاطارات الجزائرية، فالمستثمر الاجنبي يجب عليه وذلك حسب قانون النقد والعرض والذي ينص على خلق فائض من العملة الصعبة ، تقليص الاستعانة بالسلع والتجهيزات المستوردة وكذلك ضمان النشاط التابع للنشاط السياحي وجاء القانون لتسهيل وضمان تحويل رأس المال المستثمر، وكذلك الارباح المحققة ، وإنـــشاء وكالة وطنية لرقابة وحماية ومتابعة الاستثمار (**APSI**)كما سعت الدولة لخلق ديناميكية ودفعة للمجال من خلال برنامج تطوير السياحة أفاق 2025 الذي تنتظر منه نتائج مشجعة الا ان حال الاستثمار في الميدان لا يعكس ذالك حيث سنقدم دراسة ميدانية لواقع الاستثمار السياحي في الميدان وذالك لتحديد مشاكل التي يعاني منها الاستثمار السياحي وسنقدم حلول لذلك من خلال دراسة حالة ولاية تيارت انطلاق من دراسة ميدانية على مستوى مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت.

تمهيد

تعد ولاية تيارت قطبا فلاحيا و رعويا بامتياز، إلى جانب أنها ذات بعد سياحي متميز لما تتوفر عليه من عناصر الجذب السياحي تجعل منها مزارا للسياح والباحثين، فهي تزخر بتراث حضاري عريق يمتد عبر العصور تتناغم مع المقومات السياحية، وبالنظر إلى الإمكانات والمؤهلات السياحية المتعددة والمتنوعة التي تمتلكها الولاية فإن مديرية السياحة ومنذ إنشائها ، وتماشيا مع السياسة العامة للدولة الجزائرية في تنمية وترقية القطاع السياحي لم تدخر جهدا وسخرت كل الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لديها لتوعية وتحسيس المواطن بمدى أهمية السياحة في مختلف الميادين الاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية، وحاولت بكل جدية نشر الثقافة السياحية لدى مختلف فئات المجتمع في سبيل دعم وترقية الاستثمار السياحي في الولاية.

ومن هذا المنطلق نعرض عليكم فما يلي وضعية القطاع و حصيلة ما تحقق من نشاطات و إنجازات وذلك من خلال تقسيما للفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول: الاستثمارات والتهيئة السياحية

المبحث الثاني: مجال دعم التنمية السياحية والإحصاء

المبحث الأول: الاستثمارات والتهيئة السياحية

رغم الطابع الفلاحي والرعوي الذي تتميز به ولاية تيارت إلا أنها تتمتع بإرث ثقافي وتاريخي متنوع ومناطق سياحية مهمة يجعلها مقصدا للسياح وقطبا مهما للسياحة في الجزائر.

المطلب الأول: المشاريع الاستثمارية الفندقية

تم إحصاء14 مشروع فندقي معتمدة خلال سنة 2015 و هي موزعة كالتالي:

- ✓ 08 مشاريع فندقية بمدينة تيارت توفر 631 سرير و 184 منصب شغل متوقع؛
- ✓ بلدية السوقر، تتوفر على مشروعين فندقيين ،بقدرة استيعاب 226سرير، و 43 منصب شغل متوقع؛
- ✓ بلدية الرشايقة، تتوفر على مشروع فندقي وحيد ، بقدرة استيعاب 80 سرير و15منصب شغل متوقع؛
- ✓ بلدية الرحوية، تتوفر على مشروع فندقي وحيد ،بقدرة استيعاب 60 سرير و26 منصب شغل متوقع ؛
- ✓ بلدية فرندة، تتوفر على مشروع فندقي وحيد، بقدرة استيعاب 45 سرير و28 منصب شغل متوقع ؛
- ✓ بلدية عين الذهب، تتوفر على مشروع فندقي وحيد بقدرة استيعاب 80 سرير و 20 منصب شغل.

وعموما نجد أن مجمل هذه المشاريع ستوفر للولاية طاقة استيعاب إضافية تقدر ب1122 سرير وتوفر حوالي 316 منصب شغل جديد (أنظر الملحق رقم 1).

إضافة إلى المعاينة الدورية لمشاريع الاستثمار السياحي المعتمدة فإن المديرية تعمل على البحث عن السبل القانونية الممكنة لمساعدة المستثمرين في إنجاز مشاريعهم الفندقية في الآجال المحددة مع حث المتعاملين على الاستثمار في الفندقة المصنفة.

وتم خلال سنة 2012تدشين فندقين 02 و يتعلق الأمر بكل من :

- ✓ فندق الجدار بتيارت من طرف السيد والي الولاية بحضور السلطات المحلية بمناسبة خمسينية الاستقلال بتاريخ 31 أكتوبر 2012 ،بطاقة استيعاب تقدر ب 50 سرير و 20 منصب شغل؛
- ✓ فندق تفاح المماليك من طرف السيد مدير السياحة و الصناعة التقليدية بحضور السلطات المحلية بمناسبة خمسينية الاستقلال بتاريخ 11 ديسمبر 2012، بطاقة استيعاب تقدر ب 40 سرير و 20 منصب شغل؛

وفيما يخص الملفات الخاصة بطلبات قطع الأراضي لإنجاز مشاريع استثمارية سياحية في إطار الأمانة الدائمة للجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار وتشكيلها وسيرها (C.A.L.P.I.R.E.F) ،فإن مديرية السياحة والصناعة التقليدية ،وبعد دراسة هذه الملفات تم إبداء رأي بالقبول لفائدة 62 مستثمر.

(أنظر الملحق رقم 2).

المطلب الثاني: المشاريع الاستثمارية المسجلة لصالح القطاع

أولا:التهيئة الاستثمارية: خلال الخماسي الأول(2005-2009) استفادت المديرية في مجال السياحة من06 ستة مشاريع و تم إنجازها كليا ويتعلق الأمر بكل من:

1- مشروع إنجاز مونوغرافيا،دليل سياحي و خارطة سياحية برخصة برنامج تقدر ب 2.000.000 دج، و قد تم إنجاز العملية والانتهاء منها؛

2- إنجاز مخطط ترقوي سياحي لولاية تيارت برخصة برنامج تقدر ب 1.000.000 دج و قد تم إنجاز العملية والانتهاء منها ؛

3- إنجاز وتجهيز مركز للإعلام و التوجيه السياحي، برخصة برنامج تقدر ب 20.000.000 دج، هذه العملية تكفلت بها مديرية السكن و التجهيزات العمومية و قد تم تدشين المركز من طرف السيد الوالي بمناسبة اليوم الوطني للسياحة بتاريخ 25 جوان 2011؛

4- دراسة و تهيئة حمام سرغين برخصة برنامج تقدر ب 15.000.000 دج، و قد تم إنجاز العملية والانتهاء منها،علما أن مديرية السكن و التجهيزات العمومية هي التي تكفلت بعملية تنفيذ وتسيير العملية؛

5- تهيئة حديقة قصر الشلالة برخصة برنامج تقدر ب 2.000.000 دج، و قد تم إنهاء إنجاز العملية.

6- إنجاز لافتات للمواقع و الآثار السياحية برخصة برنامج تقدر ب 1.000.000 دج و قد تم إنهاء إنجاز العملية.

خلال الخماسي الثاني (2010-2014) استفادت المديرية من 04 مشاريع استثمارية يتعلق الأمر بكل من:

1- دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالولاية؛

2- دراسة و تهيئة المنطقة المحاذية لمركز شاوشاوة؛

3- دراسة مقر لمديرية السياحة و الصناعة التقليدية؛

4- دراسة تهيئة المنطقة المحاذية لحمام سيدي الحاج.

1- دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية برخصة برنامج تقدر ب 15.000.000 دج، ففيما يخص هذه العملية فقد تم الإعلان عن المناقصة 05 مرات، وفي كل مرة يتم الاعلان عن عدم جوى العملية (أنظر الملحق رقم 3 الخاص بالمتابعة الدورية لدراسة و انجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية).

في هذا الإطار تم تنصيب اللجنة الولائية للتنمية السياحية بموجب القرار الولائي رقم 116 المؤرخ في 2012/01/08 والتي سيوكل لها مهمة إبداء الرأي حول وضعية القطاع السياحي بالولاية، واقتراح الحلول لدفع التنمية في المجال السياحي ،وتقييم الإمكانيات والقدرات السياحية والحموية بالولاية ،بالإضافة إلى تحديد السياسات السياحية التي تسمح بخلق منتوج سياحي بالولاية، وسيتم تنصيب اللجنة التقنية لمتابعة انجاز هذا المشروع الهام؛

2- دراسة و تهيئة المنطقة المحاذية لمركز شاوشاوة برخصة برنامج تقدر ب 25.000.000 دج، هذه العملية تكفلت بتسييرها و الإشراف عليها مديرية السكن و التجهيزات العمومية بناءا على القرار الولائي رقم 2010/315 المؤرخ في 2010/04/07،وتم موافات المديرية المعنية بكافة المقترحات بشان هذه العملية بتاريخ 2011/04/26 غير انه بعد عام تم إعادة العملية بتاريخ 2011/10/19 لمديرية السياحة و الصناعة التقليدية للإشراف عليها ونحن بصدد اتخاذ الإجراءات المناسبة قبل الشروع في انجاز هذه العملية؛

3- دراسة من أجل إنجاز مقر جديد لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت برخصة برنامج تقدر ب 2.000.000 دج و قد قامت اللجنة الولائية المختصة باختيار الأرضية عدة مرات،آخرها كان بتاريخ 2013/01/22 ،و نحن في انتظار تسوية أرضية المشروع ؛

4- دراسة و تهيئة المنطقة المحاذية لحمام سيدي الحاج برخصة برنامج تقدر ب 3000.000.دج و تم مراسلة مديرية الميزانية و البرمجة قصد تغيير عنوان العملية من دراسة و تهيئة الحمام الى دراسة و تهيئة المنطقة المحاذية لحمام سيدي الحاج وبعد مراسلة بلدية سيدي الحسني عدة مرات قصد إجراء تحاليل للتأكد من نوعية الماء الحالية الخاصة بحمام سيدي الحاج تم موافاتنا بتاريخ 22 ماي 2013 ببرقية رقم 2013/689 والمؤرخة في 12 ماي 2013 والتي تؤكد أن الماء خال من الجراثيم،علما بأنه سبق للمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية سابقا (ENET) أن أنجزت دراسة معمقة وأثبتت أن الماء من نوعية رديئة، وقد تم موافاة الوزارة الوصية بملف تقني كامل حول الحمام والتي طلبت اجراء تحاليل تخص المنبع الحموي تفاديا لكل مشكل قبل الشروع في إنجاز هذه العملية ونحن في انتظار رد بلدية سيدي الحسني؛

وفي مجال الصناعة التقليدية استفاد القطاع خلال الخماسي الأول (2005-2009) من مشروعين ،و يتعلق الأمر بكل من :

1 - انجاز دار للصناعة التقليدية بتيارت برخصة برنامج حالية تقدر64.000.000 دج؛

حيث تكلفت بتسيير هذه العملية مصالح مديرية السكن و التجهيزات العمومية و نظرا لطبيعة الأرضية تم إدراج أشغال إضافية ضرورية لتامين أرضية البناية و محيطها مما أدى إلى زيادة من تكلفة المشروع وهي محل طلب إعادة تقييم بمبلغ مقدر ب 06.300.000 دج لغلق العملية.

2 - انجاز و تجهيز مركز لاقتناء الصوف بالسوقر برخصة برنامج نهائية تقدر ب 8.000.000 دج و قد تكلفت مصالح مديرية السكن و التجهيزات العمومية بتسيير هذه العملية و هي منتهية و مغلقة

وخلال الخماسي الثاني 2010- 2014 استفاد القطاع من مشروع واحد ويتعلق الأمر ب :

دراسة نضج مركز الصناعة التقليدية بالسوقر برخصة برنامج تقدر ب 2.000.000 دج.

حيث تم اختيار قطعة الأرض المخصصة لاحتواء المشروع و نحن بصدد إعداد دفتر الشروط.
(أنظر الملحقين رقم 04- أ و 04- ب)

ثانيا: التهيئة السياحية:

ضمن المشاريع التي استفادت مديرية السياحة و الصناعة التقليدية نجد مشروع دراسة وإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تيارت الذي يهدف إلى مجموعة من الأهداف من بينها:

- ✓ تثمين الثروة الطبيعية و الثقافية و التاريخية للبلاد و إبراز تراثها السياحي؛
- ✓ الارتقاء بالسياحة إلى مرتبة صناعة واعدة بالتنمية مع إشراك كل القطاعات قصد تأسيس المشاريع السياحية .

المطلب الثاني: مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:

لا توجد مناطق للتوسع السياحي مسجلة بصفة قانونية بالولاية غير أنه تم إقتراح 04 مناطق للتوسع السياحي نظرا لما تمتاز به من خصائص طبيعية و مناخية ملائمة للتوسع السياحي وقد تم إيداع الملفات بالوكالة الوطنية للتنمية السياحية و يتعلق الأمر بكل من:

1- منطقة للتوسع السياحي بتاوغزوت بقلعة بني سلامة بفرندة؛

2- منطقة للتوسع السياحي بوادي الفرجة بفرندة؛

3- منطقة للتوسع السياحي بسيدي الخلفة بعين الحديد؛

4- منطقة للتوسع السياحي بحمام سرغين.

ولحد الآن لازالت طلبات هذه المناطق المقترحة كمناطق للتوسع السياحي في ولاية تيارت على مستوى الوكالة المختصة .

بالمقابل فقد تم خلال عملية التحكيم الموافقة على مشروعين لانجاز دراسة حول تحديد وتهيئة منطقتين للتوسع السياحي ويتعلق الامر بكل من منطقة تاوغزوت و منطقة حمام سرغين(أنظر الملحق رقم 05).

و فيما يخص المواقع الأثرية و السياحية فإنه يوجد بالولاية أكثر من 422 موقع أثري سياحي منها خمسة مواقع مصنفة وطنيا و يتعلق الأمر بكل من:

1- مملكة الجدار بفرندة ومدغوسة؛

2- خلوة ابن خلدون بقلعة بني سلامة بفر ندة ؛

3- آثار الدولة الرستمية وعاصمة الأمير عبد القادر بتا قدمت؛

4- أثار و قصر كولوماتا بسيدي الحسني؛

5- المركز الوطني لتربية الخيول بشاوشاوة.

و هي تحت وصاية كل من مديرية الثقافة بالولاية و الديوان الوطني للممتلكات الثقافية و نحن نستغلها كمقصد سياحي و نعمل للترويج لها و التعريف بها من خلال إنجاز مطويات سياحية و لافتات و خريطة سياحية و دليل سياحي و كذلك عبر البوابة الالكترونية للمديرية.

و المواقع الأثرية المصنفة بالولاية عددها (05) (كما هو موضح في الملحق رقم 06) وهي كما يلي:

- ✓ مملكة الجدار بفرندة : يتفق علماء الآثار على أن تاريخ هذه المملكة يعود إلى القرن العاشر للميلاد ومن شواهدها عدد من الأضرحة الجنائزية لملوك بربر ، تنتصب ثلاثة منها على قمم الجبل الأخضر و عشرة على جبل عروي (ترناتن) بفرندة، إضافة إلى رسومات على الجدران تمد الباحث بمعلومات قيمة حول الحياة اليومية للشعوب في تلك الحقبة ،والطقوس الممارسة والوسط النباتي والحيواني الخاص بالمنطقة؛
- ✓ خلوة ابن خلدون بقلعة بني سلامة : توجد هذه المغارات بضيعة تاوغزوت بقلعة بني سلامة،وهي قلعة بربرية سكنتها قبائل الغرامات في القرن الثاني للميلاد وبعدها الرومان، أقام بها العلامة ابن خلدون أين ألف كتاب المقدمة و الجزء الأول من كتاب "ديوان العبر" من سنة 1375 إلى 1378؛

- ✓ آثار الدولة الرستمية وعاصمة الأمير عبد القادر بتاقدمت : شهدت تاقدمت ميلاد أول دولة مستقلة في المغرب العربي سنة 761م، عرفت بالدولة الرستمية نسبة إلى مؤسسها عبد الرحمان ابن رستم و التي انفصلت عن الخلافة الإسلامية العباسية في عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور حيث اشتهرت بالقصور والبيوت والمساجد و الحمامات وكانت عاصمتها تيهرت التي عرفت آنذاك كمهد للعلم و الثقافة والاجتهاد و مركز للاقتصاد والتجارة و لم يبقى منها إلا سور دفاعي و بقايا من الأجر و آثار لسوق ومباني وبقايا لحمام رستمي،كما اتخذها الأمير عبد القادر عاصمة له عام ما بين سنوات 1835م و1841م؛
- ✓ أثار و قصر كولوماتا: وهي منصات حجرية موجودة ببلدية سيدي الحسني، هذه المنطقة التي تعتبر مهد الإنسان البدائي المعروف بإنسان كولوماتا (6330-5250 ق.م، موجود حاليا في متحف باردو بالجزائر العاصمة) و هي أيضا مهد الحصان البربري الذي يعود وجوده إلى 8000-11000 سنة . أما قصر كولوماتا فهو يحتل موقع إستراتيجي بمرتفعات روراوة ببلدية السبت، وقد شيد على هضبة عالية قد تكون شريط دفاعي يحيط بأغلب جهات القصر وعلى مقربة من منابع المياه مما يدل على أن الوجود البشري والحضاري في هذه المنطقة قديم قدم التاريخ؛
- ✓ المركز الوطني لتربية الخيول :يعتبر مركز تربية الخيول (شاوشاوة) لمدينة تيارت الذي تأسس عام 1874م ،من أهم مراكز إنتاج الخيول من مختلف السلالات، على المستوى الوطني،مما أهل المدينة لأن تكون عاصمة الفرس المغاربي و العربي ،حيث كانت تيارت سباقة لاحتضان أول مهرجان وطني للفرس جمع محبي الفروسية و المولعين بسباق الخيل ،من مختلف ربوع الوطن.

المبحث الثاني: مجال دعم التنمية السياحية و الإحصاء

من أجل تحكم جيد في عملية التنمية وإعطاء صبغة ترشيد الإنفاق تسعى السلطات المحلية لجملة من العمليات من جرد لكل الموجودات من منشآت أو نشاطات وهو كما يلي

المطلب الأول: المؤسسات السياحية ومجال نشاطها بالولاية

إضافة إلى الجرد التام للمؤسسات الفندقية و الحموية و وكالات السياحة و السفر من خلال العدد و قدرات الإيواء تعمل المديرية على جمع و إحصاء كل ما تعلق بقطاع السياحة من معالم تاريخية ودينية كالزوايا و المساجد،و المواقع التاريخية لحرب التحرير من نصب تذكارية و مقابر الشهداء و مواقع ثورة التحرير و كل ماله علاقة بالسياحة،و تدوينها في إطار بنك معلومات قصد تزويد الجهات المعنية بها عند الحاجة، إضافة إلى دعم التنمية السياحية من خلال تنظيم التظاهرات السياحية و المشاركة في كافة الأعياد المحلية و الوطنية ذات الطابع السياحي و الثقافي و البيئي و منها:

1- تنظيم يوم تربوي إعلامي وتحسيسي بتاريخ 16 أفريل 2012 لفائدة تلاميذ وطلاب الاكماليات والثانويات بثانوية الرائد سي الزبير من خلال نشاطات قيمة ومساهمة مديرية السياحة بتوزيع جوائز رمزية ومونوغرافيا سياحية دليل سياحي وخارطة سياحية لأحسن الطلاب، وهذا كله بهدف غرس الثقافة السياحية لديهم منذ الصغر؛

2- المشاركة في فعاليات الصالون الدولى للسياحة والأسفار أيام 16، 17 ،18 ،19 ماي 2012 بقصر المعارض بالجزائر العاصمة؛

3-إنجاز لافتات إشهارية للمواقع السياحية والحموية بولاية تيارت وهذا قصد تسويق صورة الجزائر السياحية وإبراز الإمكانيات و القدرات السياحية و الحموية للولاية؛

4-الاحتفال باليوم العربي للسياحة المصادف ليوم 23 جوان 2012 بالتنسيق مع الديوان البلدي للسياحة لبلدية سيدي الحسني .بمر كز الإعلام و التوجيه السياحي– تيارت من خلال برمجة محاضرة حول المواقع الأثرية و السياحية بولاية تيارت؛

5- الاحتفال باليوم الوطني للسياحة المصادف ليوم 25 جوان 2012 بالتنسيق مع الديوان البلدي للسياحة لبلدية سيدي الحسني .بمر كز الإعلام و التوجيه السياحي– تيارت من خلال برمجة محاضرة حول الموقع الأثري و السياحي لخلوة ابن خلدون بفر ندة مع توزيع الجوائز على أحسن المشاركين في المسابقة السياحية .بمناسبة اليوم الوطني للسياحة(تكريم 13 مشاركا)؛

6- الاحتفال باليوم العالمي للسياحة المصادف ليوم 27 سبتمبر2012 من خلال برمجة معرض للصور الإشهارية للولايات بمركز الإعلام والتوجيه السياحي و تقديم محاضرة حول (السياحة و التنمية المستدامة) ، إضافة إلى توزيع الجوائز على المشاركين الثمانية في المسابقة السياحية المنظمة على هامش الاحتفال باليوم العالمي للسياحة ، مع توزيع مطويات سياحية، خريطة سياحية ودليل سياحي و برمجة رحلة سياحية للمشاركين في المسابقة إلى ولايات ميلة سطيف و قسنطينة خلال العطلة الشتوية؛

7- المساهمة في إنجاح التظاهرة الفروسية السياحية والتي أقيمت خلال الفترة الممتدة من 31 أكتوبر إلى 04 نوفمبر2012 المنظمة من طرف مديرية الشباب و الرياضة وتحت الرعاية السامية لكل من السيد وزير الشباب والرياضة والسيد والي ولاية تيارت.

وفي مجال مراقبة النشاطات الفندقية والسياحية نجد العديد من المؤسسات الناشطة والمهتمة بهذا المجال نذكر منها:

1 -المؤسسات الفندقية: تتوفر الولاية حاليا على 09 مؤسسات فندقية بقدرة استيعاب تقدر ب 843 سرير وطاقة تشغيل تقدر ب 138 منصب شغل.

وتعمل المديرية في مجال اختصاصها على معاينة شهرية لهذه المؤسسات و الاطلاع عن نوعية الخدمات و تحسيس المهنيين على رفعها وتحسينها واتخاذ الإجراءات القانونية الردعية عند الاقتضاء وقد تم خلال هذه السنة غلق المؤسسة الفندقية المسماة فندق الإخوة بومدين لمزاولة النشاط دون رخصة الاستغلال.

بالمقابل تم منح رخص الاستغلال بعد استفاء كل الشروط للمؤسسات الفندقية التالية:

- ✓ المؤسسة الفندقية المسماة الجدار بتاريخ 2012/09/09؛
- ✓ المؤسسة الفندقية المسماة تفاح المماليك بتاريخ 2012/10/09.

2- المطاعم السياحية المصنفة- يوجد على مستوى عاصمة الولاية 03 مطاعم مصنفة منها مطعمين تابعين لفنادق مصنفة هما العباسيين وابن رستم، ومطعم واحد مستقل هو مطعم الطاسيلي ويوفر مجموع هذه المطاعم 16 منصب شغل.

3- وكالات السياحة و الأسفار تتوفر الولاية حاليا على 05 وكالات للسياحة و السفر و تختص كلها في بيع التذاكر و تنظيم العمرة والحج وهي:

- ✓وكالة تاقدمت للسياحة لصاحبها سوالمي عبد القادر الكائن مقرها بطريق عين قاسمة تيارت؛
- ✓وكالة تيهرت للسياحة لصاحبها إبراهيم قادة الكائن مقرها بطريق السوقر 448 سكن رقم14- تيارت؛

- ✓ فرع وكالة الزعاطشة لصاحبها مواقي بناني بناني محمد توفيق الكائن مقرها بحي طواهرية محمد رقم 06 تجزئة روسو مارشال- تيارت؛
- ✓ وكالة رستم للسياحة والسفر لصاحبها بودالي محمد احمد امين الكائن مقرها شارع حمدي الغالي- تيارت؛
- ✓ وكالة عليو للسياحة والسفر لصاحبها ورنوغي لطيفة الكائن مقرها ب32شارع خويدمي عبد القادر طريق مشرع الصفا- تيارت.

المطلب الثاني: الجمعيات والدواوين السياحية:

للأسف رغم الإمكانيات الهائلة لهذه الولاية إلا أنه يوجد ديوان بلدي محلي للسياحة وحيد بالولاية،ويتعلق الأمر بالديوان البلدي المحلي للسياحة بسيد الحسني،إضافة إلى جمعية سياحية وحيدة هي جمعية رحلة و استجمام، وهذا على الرغم من الحملة التحسيسية التي قامت بها المديرية عبر تراب الولاية من أجل الحث على إنشاء جمعيات ودواوين بكل بلدية، وللتنويه فقد تم مؤخرا إنشاء ديوان محلي للسياحة ببلدية مشرع الصفا.

أما فيما يتعلق بالسياحة الحموية تحتوي الولاية على العديد من المناطق الحموية متفرقة على مختلف مناطق الولاية نذكر على سبيل المثال: حمام سرغين المعدني ببلدية سرغين دائرة قصر الشلالة الموقع الحموي الوحيد بتراب الولاية للإطلاع على وسائل وشروط حماية المحيط ويستقطب الحمام حوالي 8000 زائر سنويا.

يتربع هذا المنبع على مساحة 50 هكتار، ويتميز بمياهه المعدنية التي تصل درجة حرارتها 42 درجة مئوية، والتي أثبتت فعاليتها في معالجة الأمراض الجلدية والروماتيزم وأمراض الكلى.

ويتوفر الحمام على 03 منابع مستغلة تتفاوت في مقدار طاقة ضخ المياه حيث تقدر طاقة ضخ المنبع الأول ب04 لتر في الثانية، و المنبع الثاني ب 06 لتر في الثانية، و المنبع الثالث وهو المنبع الأكثر أهمية مقارنة بالمنبعين السابقين، و تقدر طاقة الضخ فيه ب10 لتر في الثانية.

ينقسم الحمام إلى قسمين:

- ✓قسم للرجال: يحتوي على 08 أحواض و قاعة للراحة؛
- ✓قسم للنساء: يحتوي على 06 أحواض و قاعة للراحة.

أي أن الحمام يتوفر على مجموع 14 حوضا، قاعتين للراحة بالإضافة إلى قاعة واحدة للعلاج لا تكفي حتما لاستقبال العدد الكبير للزوار الذين يترددون على الحمام للسياحة و العلاج خاصة.

أما من جانب استقبال الزوار فإن حمام سرغين يعاني كذلك عجزا واضحا، نظرا لقلة منشآت الإيواء، حيث يتوفر الحمام على مجموع 07 سكنات و 24 غرفة فقط موزعة على الشكل التالي:

- 04 سكنات ذات غرفتين؛

- 03 سكنات ذات ثلاث غرف؛
- 08 غرف فردية؛
- 16 غرفة بفناء.

يعد هذا الحمام ملكا لبلدية سرغين، هذه الأخيرة التي تستغله بطريقة تقليدية، و لم تأخذ بتوجيهات المديرية القاضية بضرورة تحسين نوعية الخدمات، و إعادة تأهيل الهياكل الموجودة و الإستثمار في بناء هياكل جديدة، من شأنها أن تعطي لهذا المنبع الحموي بعدا وطنيا قد يساهم كثيرا في ترقية السياحة الحموية في المنطقة، و قد اقترحنا على المستغل إمكانية إشراك القطاع الخاص في عملية ترقية الحمام و تطويره نحو الأحسن لكننا لمسنا منه موقفا سلبيا يستوجب معه تدخل السلطات المركزية المختصة لايجاد حل عاجل لهذا الإشكال.

إضافة إلى المتابعة اليومية والرقابة بمعدل مرة واحدة كل شهر لنشاط الفنادق و وكالات السياحة و الأسفار و الجمعيات و الدواوين ذات الطابع السياحي و الحمام المعدني عن طريق استغلال الإحصائيات المرحلية (شهرية-سداسية-سنوية) فإن المديرية تعمل على حث وتحسيس المهنيين على تصنيف مؤسساتهم عندما يكون هناك تطابق مع الشروط المطلوبة (البناية-نوعية التجهيزات-نوعية الخدمات)إضافة إلى إبلاغ المهنيين عن طريق الإعذارات بالمخالفات و ضرورة الالتزام بشروط النظافة و الأمن.

-الإقتراحات:

إن قطاع السياحة قطاع ثري و خصب، لذا يجب مراعاة كل الجوانب المتعلقة باستغلاله استغلالا أمثلا حتى نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة، و من بين جملة الإقتراحات التي يجب الأخذ بها مايلي:

1 - تشكيل خلية تفكير لدراسة ملف إعادة الاعتبار لملتقى ابن خلدون الثقافي الفكري و السياحي لفرض استرجاع طابعه الوطني و الدولي، تتشكل الخلية من ممثلي الهيئات و المصالح المعنية (المجس الشعبي الولائي- مديرية السياحة والصناعة التقليدية- المجلس الشعبي لبلدية فرندة-مديرية الثقافة)؛

2 - دراسة إمكانيات تنظيم يوم دراسي حول المواقع الأثرية السياحية بالولاية و دورها في بعث التنمية السياحية بالولاية؛

3 -إعادة الاعتبار للأعياد المحلية كعيد الزربية بقصر الشلالة، عيد الخروف بالسوقر،عيد الفرس بتيارت،عيد القمح بمهدية،لما لهذه الأعياد من دور في جلب السياح و تنشيط و بعث التظاهرات السياحية؛

المطلب الثالث: الصناعة التقليدية ودورها في السياحة

إن قطاع الصناعة التقليدية، قطاع لا يقل أهمية عن باقي القطاعات الأخرى، وهذا اعتبارا للدور الذي يلعبه في المجالات الاقتصادية ،الإجتماعية والثقافية من خلال خلق الثروات دون اللجوء إلى إمكانيات ضخمة

،وإحداث مناصب شغل والمحافظة على تراث وأصالة الآباء و الأجداد من خلال إبراز المواهب والقدرات وديمومة حرف أسلافنا.

وبغرض إعلام الجميع فإن الصناعات التقليدية والحرف تشتمل على مايلي :

- ❖ في مجال الصناعة التقليدية والفنية: نجد صناعة المواد الغذائية، صناعة الطين، الجبس الحجر، الزجاج، صناعة المعادن ، صناعة الخشب ومشتقاته ،صناعة الصدف ،صناعة القماش،صناعة الجلود ،صناعة المواد المختلفة؛
- ❖ في ميدان الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد :نجد نشاط الصناعة التقليدية و الحرفية للإنتاج والصناعة والمرتبطة كذلك بالتغذية وقطاع الميكانيك والخردوات والأدوات المترلية ؛
- ❖ في ميدان الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج الخدمات: نجد نشاط الصناعة التقليدية الحرفية المرتبطة بالتهيئة والصيانة، التصليح وزخرفة وتزيين المباني والنشاطات المرتبطة بالألبسة و الخدمات المختلفة.

إن ولاية تيارت تزخر بأنواع كثيرة من حرف الصناعة التقليدية قد يجهلها الكثير وهي في حاجة أن يعرف بها ،وتمس هذه الحرف عدة مجالات ،نذكر من بينها:

- صناعة الصوف من نسيج الزرابي والألبسة الصوفية
- صناعة الجلود كالسروج ولا سيما ببلدية السوقر التي تزخر بها هذه الصناعة حيث تحصلت على المرتبة الثانية وطنيا عام 2012 .
- الصناعة الغذائية التقليدية (الأطباق المحلية)

وضمن هذا السياق، فإنه خلال سنة 2012 إضافة إلى عمليات المراقبة و التفتيش تمت عدة نشاطات وأهمها:

1- إحصاء الحرفيين: تم إحصاء 3803 حرفي؛

2- النشاطات المنظمة: بالتنسيق مع غرفة الصناعة التقليدية و الحرف بالولاية تم:

- إحياء اليوم الوطني للصناعة التقليدية يوم 09 نوفمبر 2012؛
- تنظيم يوم إعلامي بمناسبة إضراب 08 أيام مع عملية دمغ الزرابي التقليدية؛
- إحياء عيد المرأة يوم 08 مارس من خلال تكريم بعض الحرفيات؛
- المشاركة في فعاليات العيد الوطني 45 للزربية بغرداية؛
- المشاركة في اغلب التظاهرات الجهوية و الوطنية.

3- هياكل الصناعة التقليدية:

هناك ثلاثة هياكل للصناعة التقليدية وهي:

– دار الصناعة التقليدية ببلدية تيارت و المستغلة من طرف غرفة الصناعة التقليدية .

– مركز اقتناء الصوف ببلدية السوقر .

– أخرا هناك مشروع دراسة النضج لإنجاز مركز الصناعة التقليدية ببلدية السوقر والذي تم اختيار الأرضية لإنجازه.

4 – عمليات المراقبة والتفتيش

في إطار القيام بعمليات المراقبة والتفتيش لمحلات الحرفيين المنوطة بمفتشي الصناعة التقليدية والحرف ، قامت مصالحي المختصة بزيارات ميدانية إلى كل من بلديات:

–تيارت

–قصر الشلالة.

–فرندة

–السوقر

لاحظنا من خلال هاته العمليات أن معظم الحرفيين يعانون من مشكل نقص المواد الأولية والتسويق .

أما بالنسبة للمحلات التي وزعت في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية ، المتواجدة في مجمع 91 محل بطريق العاصمة ، والسوناتيبا ، وحي واد الطلبة ببلدية تيارت وكذلك مجمع المحلات المتواجد ببلدية السوقر قد لاحضنا أن هذه المرافق تعاني من بعض العوائق والصعوبات والمتمثلة في :

–إنعدام النظافة

–إنعدام الأمن

–إنعدام شبكة الصرف الصحي

–عدم توصيل الكهرباء والماء لبعض المحلات.

الإقتراحات:

نظرا لأهمية هذا القطاع نقترح تخصيص غلاف مالي لإنجاز وثائق إشهارية وملصقات ومطويات ومعارض متخصصة قصد التعريف بالإمكانيات وقدرات الولاية في مجال الصناعة التقليدية والحرف .

و لكي نشجع أكثر الجمعيات الناشطة في مجال الصناعة التقليدية نقترح إشراك مصالحنا عند توزيع الإعانات المالية التي تقدمها الولاية للجمعيات و هذا على غرار ما تعمل به مديريتي الشباب و الرياضة و الثقافة.

خلاصة

عموما كانت حصيلة النشاطات التي تضمنها البرنامج السنوي للمديرية لسنة 2015 ثرية ومشجعة أما التظاهرة الكبرى التي كانت المديرية تعتزم تنظيمها احتفالا باليوم العربي للسياحة ، تتضمن يوم إعلامي ودراسي حول الثروة الحموية ودورها في التنمية المحلية تتبع بزيارة إلى حمام سرغين المعدني وكانت تمثل الركيزة الأساسية للبرنامج السنوي لنشاط المديرية لسنة 2015، لم يكتب لها النجاح بسبب عدم تلقي المساندة من الأطراف الرسمية المدعوة ، من جهة وبسبب العجز المالي للمديرية في تلك الفترة نظرا لتأخر استلام الميزانية السنوية المخصصة لمديرية السياحة من جهة أخرى، ولأن تظاهرة بذلك الحجم ،كانت تتطلب إمكانات مادية كبيرة فقد تم إلغاؤها مع الاحتفاظ بإمكانية إدراجها مجددا في إطار البرنامج السنوي للسنة الحالية.

في هذا الإطار فان مصالح المديرية سطرت برنامجا ثريا، تحسبا لسنة 2016، يتضمن الاحتفال باليوم العربي واليوم الوطني للسياحة واليوم العالمي للسياحة ، و اليوم الوطني للصناعة التقليدية كما يعتزم القائمون على إدارة شؤون المديرية إعادة بعث بعض الأعياد المحلية و الملتقيات المشهورة في الولاية من خلال مد يد العون لمديرية الفلاحة بالولاية المشرفة و الوصية على هذه التظاهرات ، التي اختفت في المدة الأخيرة مثل عيد الفرس ،عيد الخروف و عيد القمح ، و مد يد العون إلى مديرية الثقافة بالولاية قصد تنظيم ملتقى تاقدمت عاصمة الدولة الرستمية و دولة الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة بتاقدمت وملتقى العلامة عبد الرحمن ابن خلدون بفرندة،إضافة إلى إقامة عدد من المعارض لفائدة بعض الحرفيين ترويجا لمختلف الصناعات التقليدية المحلية والجهوية مع إحياء تظاهرة عيد الزربية بقصر الشلالة، خاصة بعد إعادة إدماج قطاع الصناعة التقليدية مع قطاع السياحة.

وفي الأخير ،نشير أنه لا تنقصنا الإرادة و لا العزيمة للنهوض بهذين القطاعين المتكاملين إلا أن الوسائل التي تتوفر عليها حاليا المديرية لا تتماشى مع حجم المنجزات والمهام المنتظرة منها،وحتى تقوم هذه الأخيرة بمهامها على أكمل وجه فانه لابد من تهيئة الظروف المادية والمعنوية لهذا الغرض ،وعلى الخصوص وبصفة إستعجالية فقد بات من الضروري الشروع في إنجاز مقر جديد للمديرية إضافة إلى ضرورة توفير سيارة أخرى للمصلحة نظرا لتزايد نشاط مصالح المديرية .

لقد شهدت السياحة نموا متواصلا على مدى العقود الأخيرة سواء من حيث المداخيل أو عدد السياح فهي تدر منافع كبيرة على البلدان المستضيفة للسياح من خلال الآثار الاقتصادية الاجتماعية التي طالت كل بقعة في العالم، بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ما عائدات الاستثمارات السياحية،من عملة صعبة ورؤوس الأموال و الرفع من ميزان المدفوعات و التقليل من البطالة بتشغيل اليد العاملة وبذلك الإسهام في الإيرادات الحكومية وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة حافزا أساسيا للبلد، لذا فا لاستثمار السياحي في الجزائر عانى التهميش منذ الاستقلال لنهج الدولة سياحة الاهتمام بالصناعات الثقيلة على حساب القطاعات الأخرى ومنها قطاع السياحة إلا أن متطلبات المرحة وتداعيات الدولية الراهنة أجبرت الحكومة على السعي لتغير سياستها وأولت الاهتمام بالقطاعات البديلة عن المحروقات، فالجزائر تظهر من خلال أهمية قطاعها السياحي وما تمتلكه من مقومات سياحية يعول عليها في تحسين اقتصادها الوطني وكذا تمويل الميزانية الحكومية واعتبارها القطاع الرئيسي لتمويل النفقات العامة، لكن بالنسبة للجزائر ورغم امتلاكها لمؤهلات وثروات كبيرة إلا أن هذا القطاع لازال يعاني من سوء الاستغلال والتسيير من طرف كل من الدولة و المتعاملين الاقتصاديين على حد السواء، وهذا من خلال ضعف الإيرادات السياحية وعجز الميزان السياحي كما لا يمكننا أن ننفي أن هنالك جهود تبذل من أجل النهوض بهذا القطاع، وهذا شهدته البلاد من خلالا مخططات التوجيهية للنهوض الاستثمار السياحي وبالتالي رفع التحدي الاقتصادي في خلق بديل للثروات الناضبة .

وما يؤكد ذلك الأهمية التي توليها الكثير الدول لهذا لقطاع السياحة والمحاولات المستمرة الاستثمار فيه، وذلك من أجل تطويره وكذا محاولة تحقيق الأهداف المرجوة منه، حيث يظهر ذلك من خلال الأهمية التي تعطيها السلطات من خلال البرامج التنموية، نذكر في ذلك السياق قطاع حالة الاستثمار بولاية تيارت الذي لم يتعدى الاستثمار في الفنادق كما انه لا توجد مشاريع واعدة وهذا له اسبابه .

وفي الأخير نخلص إلى أنه على الرغم من مقومات القطاع السياحي التي تزخر بها كل من الجزائر إلا أن القطاع السياحي لا زال متفاوت بحيث أن الجزائر لازالت متأخرة في هذا النشاط الاقتصادي الهام والذي يعتبر كمورد حيوي للمداخيل ، ولهذا يجب إعادة النظر في السياسات المنتهجة في المجال السياحي، ووضع استراتيجيات قائمة على أسس علمية تهدف إلى تحقيق التميز في هذا القطاع وذلك من أجل خلق قواعد قادرة على المنافسة سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

اختبار الفرضيات:

- تبين لنا انه رغم الموارد والمناطق السياحية بالجزائر إلا أنها ليست كافية لأن تصبح الدولة مركزا هاما للجذب السياحي.

-كما انه يعود ضعف الاستثمار في القطاع السياحي إلى طبيعة السياسة المتبعة في المخططات التنموية الغير مدروسة وانتهاج سياسة الهروب إلى الأمام.

نتائج الدراسة:

من خلال البحث حول موضوع المذكرة تم الوصول إلى النتائج التالية:

- الجزائر تعد قطبا سياحيا بكل المعايير نظرا لما لها من مؤهلات ومقومات لذلك.
- تبقى السياحة قطاع مهمش طالما لم تولي الوزارة الوصية سياسة استشرافية وبعيدة المدى للنهوض القطاع.
- ضعف قطاع السياحة يرجع إلى ضعف تكوين العنصر البشري.
- لا يزال الاستثمار في القطاع السياحي ضعيف طالما أن الدولة تعتمد على الاقتصاد الريعي.

التوصيات:

ـ تحسين جودة وكفاءة البنى الأساسية والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل الفنادق، الطرق، المرافق العامة، وسائل النقل والمواصلات، من أجل تقديم خدمات مميزة .

ـ توفير البرامج التدريبية والتعليمية حول مختلف جوانب السياحة وخصوصا لفائدة الموظفين المعنيين مباشرة بالنشاطات السياحية .

ـ إن الاهتمام الذي بدأ يظهر خلال السنوات الأخيرة من أجل ترقية القطاع السياحي يجب ان يتجسد بمنح مكانة أكبر للسياحة في إطار السياسة التنموية العامة إذ لا يمكن للجزائر أن تتأخر عن هذه السياسات العالمية للاقتصاد .

ـ تنويع المنتوج السياحي من خلال مجموع الخصائص التي تتميز بها الجزائر كمساحة الصحراء بالإضافة إلى طول الساحل الجزائري ،وكذا الغابات و السهول .

ـ الاستفادة من تجارب البلدان المجاورة كتونس وتركيا مثلا .

ـ وضع نظام أو برنامج لمختلف الحجوزات والدفع حيث تعتبر هذه من معوقات السياحة وجذب السياح الأجانب .

الآفاق المستقبلية:

ـ دراسة خوصصة الشركات السياحية والاستثمارات في المجال السياحي.

ـ دراسة الإصلاحات الاقتصادية ومدى انعكاساتها على قطاع السياحة .

ـ واقع المنتوج السياحي الجزائري ومدى انعكاساته على إيرادات الدولة .

ـ الاستثمارات السياحية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية .

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1. نائل موسى محمود سرحان ،" **مبادئ السياحة** "، الطبعة الأولى ، جامعة البلقان التطبيقية ، 2003.
2. عصام حسن الصعيدي ، "**نظم المعلومات السياحية**" ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن ،2011 .
3. كواش خالد ، **السياحة مفهومها ، أركانها ، أنواعها** ، الطبعة الأولى ، دار التنوير،الجزائر ، 2007،بتصرف.
4. محمد خميسي الزوكة ، **صياغة السياحة من المنظور الجغرافي** ، دار المعرفة الجامعية ،1996 .
5. مروان أبو رحمة و آخرون ، **مبادئ السياحة** ، الطبعة الأولى ، دار البركة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن2001.
6. مروان السكران، "**مختارات من الاقتصاد السياحي**"، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1999،.
7. عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد :"**التخطيط السياحي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن،1999 .
8. ماهر عبد العزيز ،"**صناعة السياحة**"، دار زهران ، مصر ،1997 .
9. مروان محسن السكر، السياحة مضمونها و أهدافها، **سلسة الاقتصاد السياحي**،الجزء الأول ، دار مجدلاوي، الأردن،1994 .
10. نبيل الروبي ، "**نظرية السياحة مجموعة الدراسات السياحية**" ،مصر ، مؤسسة الثقافة الجامعية، سنة1986.
11. عادل طاهر، "**السياحة ماضيها حاضرها ومستقبلها**" ، مصر ،منشورات الاتحاد العربي للسياحة سنة 1974.
12. رعد مجيد العاني، **الاستثمار والتسويق السياحي**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2008 .
13. .نبيل الروبي، **اقتصاديات السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991 .
14. أحمد الجلاد، التنمية والإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب، القاهرة، مصر،2000 .

15. عثمان محمد غنبم،**التخطيط السياحي**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،ط2،عمان الاردن،2003.

16. .عبد الناصر الوردي، "**تطور مشاريع الاستثمار في الجزائر**"، الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام،لبنان،عدد خاص،1999.

17. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 02: **المخطط الإستراتيجي الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، الجزائر، جانفي 2008.

18. منال عبد المنعم مكية ،**السياحة تشريعات ومبادئ**،دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1،عمان ،الأردن ،2000.

ثانيا:الرسائل والأطروحات:

1. احمد لشهب ، "**السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى1982** "، رسالة ماجستير جامعة الجزائر1987 .

2. كواش خالد، "**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية**"، أطروحة دكتورة . 2004/2003، جامعة الجزائر.

3. بوعقلين بديعة ، **السياسات السياحية في المجتمع الجزائري وانعكاساتها على العرض والطلب**، رسالة ماجستير غير منشورة سنة 1996.

4. مسدوي دليلة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي– دراسة حالة ولاية بومرداس**– رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008- 2009.

5. بزة صالح، **تنمية السوق السياحية بالجزائر – دراسة حالة ولاية مسيلة** – رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير: فرع إستراتيجية السوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005-2006.

6. بوعموشة حميدة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

7. لحسين عبد القادر، **إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، العدد 02، 2012.

8. سعيدي يحي، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر–** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد 36، 2013.

المجلات والملتقيات:

1. عبد الرزاق براهيمي و عبد الحفيظ مسكين ، **"أثر ممارسة الأنشطة التسويقية في دعم و تنمية القطاع السياحي في الجزائر"** ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق ، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي – البويرة ، 12/11 .ماي2010 .
2. يسرى دعبس ، "**الإرشاد السياحي ، دراسات و بحوث في أنثروبولوجيا المتاحف**"، الطبعة الأولى ، الملتقى المصري .للإبداع و التنمية ، مصر ،2006 .
3. علي العبادي ، " **واقع و متطلبات تطوير السياحة والصناعات التقليدي في الوطن العربي**"، مجلة التنمية الصناعية، عدد 42 ، المغرب،2001 .
4. يسرى دعبس،**صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، الملتقى المصري للتنمية والابداع ،ط1، الاسكندرية،2003.
5. هواري معراج، سليمان جردات، **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية –حالة الاقتصاد الجزائري**–، مجلة الباحث، العدد 2004/01.
6. خالد قواش، "**مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004 ،العدد الأول.

القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية، رقم 40 الصادرة في 1990.ص 213
2. الجريدة الرسمية،رقم 23 الصادرة في26-12-1993.ص 231.
3. المادة رقم2 ، قانون رقم03 -01 ، الجريدة الرسمية رقم 11 ، الصادرة في 2003.02.19

4. المادة رقم3 ، قانون رقم 03-01، الجريدة الرسمية رقم 11 ، الصادرة في 2003.02.19.

5. المادة رقم19 ، قانون03-01 ، الجريدة الرسمية رقم 11 ، الصادرة في 2003.02.19،

المواقع الالكترونية:

1- بوعلام غمراسة، الحمامات المعدنية بالجزائر.. مقصد السياح من كل مكان، (على الخط)، متوفر على:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=41&article=404131&issueno=10291، تاريخ الإطلاع29/04/2017 على الساعة: 15:46

الملاحق:

الرقم	البيان	الصفحة
03.01	وضعية المشاريع السياحية الفندقية المسجلة بولاية تيارت لىغاية	55
03.02	2015/06/20	56
03.03	المشاريع الإستثمار السياحي المسجلة على مستوى الولاية لغاية	
03.04	2013/06/20	58
	المتابعة الدورية لعملية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تيارت	
03.05	أ. البرامج المسجلة لصالح قطاع السياحة	59
03.06	ب. البرامج المسجلة لصالح قطاع الصناعة التقليدية	
03.07	البرامج المسجلة لقطاع السياحة .	
	مناطق التوسع السياحي لولاية تيارت.	
	المواقع الاثرية المصنفة بولاية تيارت.	

الملحق رقم 06- المواقع الأثرية المصنفة بالولاية

تسمية الموقع	الحقبة التاريخية للموقع	بلديـــــة	دائـــــرة	إجراء الحماية	تاريخ الحماية	تاريخ التصنيف	تاريخ النشر في ج.ر	حالة المحافظة على الموقع	الطبيعة القانونية
الجـــــــداريات	العصر الميجالتيقي	فرندة/مدروسة	فرندة/مدروسة	مصنف كتراث ثقافي	1913/06/23	1967/12/20	1968/01/23 ج. ر رقم:07	جيدة	ملك للدولة
محطة كولوماطا 1	ما قبل التاريخ	سيدي الحسني	مغيلة	مصنف كتراث ثقافي	1951/12/17	1967/12/20	1968/01/23 ج. ر رقم:07	جيدة	ملكية مشتركة
محطة كولوماطا 2	ما قبل التاريخ	سيدي الحسني	مغيلة	مصنف كتراث ثقافي	1952/11/18	1967/12/20	1968/01/23 ج. ر رقم:07	جيدة	ملكية مشتركة
بلاد توتة لاكانيا ومغارات ابن خلدون	العصر الوسيط	فرندة	فرندة	مصنف كتراث ثقافي	1949/03/04	1967/12/20	1968/01/23 ج. ر رقم:07	جيدة	ملك للدولة
موقع تاهرت- تاقدمت	العصر الوسيط	تاقدمت	مشرع الصفا	مصنف كتراث ثقافي	1978/11/20	1978/11/20	1978/12/26 ج.ر رقم 52	متوسطة	ملكية مشتركة
الحرس الوطني - شاوشاوة	العصر الحديث	تيارت	تيارت	مصنف كتراث ثقافي	1995/03/07	1995/03/07	1999/12/08 ج.ر رقم 87	جيدة	ملك للدولة

الملحق رقم 05– مناطق التوسع السياحي المقترحة بولاية تيارت

الرقم	إسم المنطقة	المساحة هـ	الموقع	الطبيعة القانونية	حدود المنطقة	خصائص و مميزات المنطقة	ملاحظات
01	منطقة حمام سرغين	25	بلدية سرغين	ملك للدولة	**الشمال:** مركز الراحة للمجاهدين **الجنوب:** أرض شاغرة ملك للدولة **الشرق:** أراضي خصوصية **الغرب:** طريق بلدي نحو سيدي لعجال.	تمتاز بكافة الخصوصيات الطبيعية و الثقافية المناسبة للسياحة والنشاط الحموي و الترفيهي و مؤهلة لإقامة تنمية سياحية يمكن إستغلالها في تنمية أكثر من نمط ونوع سياحي.	- تم إيداع الملف التقني تحت رقم 2003/217بتاريخ 2003/01/15 لدى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية. - تم إيداع ملف تقني آخر تحت رقم 2008/377بتاريخ 2008/11/15 لدى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية. - تم إيداع ملف تقني آخر تحت رقم 2010/327بتاريخ 2010/09/07 لدى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية
02	منطقة واد الفرجة	45	بلدية فرندة	ملك للدولة	**الشمال:** غابة واد فرجة **الجنوب:** ورثة بن عسلة **الشرق:** غابة طريق الجحيفة **الغرب:** ورثة بن عسلة+ورثة عثمان	تمتاز بخصائص طبيعية و ثقافية و ترفيهية لمناسبة لتطوير السياحة الترفيهية و المناخية، حيث أن موقعها يتميز بجاذبية سياحية و مظهر خلاب بما يمتاز بها من خصائص طبيعية رائعة(غابات كثيفة، جبال أودية،...).	- تم إيداع الملف التقني تحت رقم 2010/291بتاريخ 2010/07/27 لدى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.
03	منطقة تاوغزوت	10	بلدية فرندة	ملك للدولة	**الشمال:** كاف الحمام بن يزوي **الجنوب:** بلدية عين كرمس **الشرق:** عين السبيبة **الغرب:** دير الكاف وجبل التوميات	تمتاز بكل الخصوصيات الطبيعية والثقافية والإبداعية المناسبة لتطوير السياحة الثقافية بشكل عام والسياحة المناخية الجبلية والترفيهية بشكل خاص، إذ أن موقعها يتميز بجاذبية ومقصد سياحي هام للكثير من الزوار والمهتمين بالتاريخ والفكر الخلدوني بحيث كان هذا الموقع مهد لإبداعات العلامة الكبير ابن خلدون، هذه المنطقة تلبي حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة الثقافية من جهة والمساهمة في حماية وتثمين القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية للمنطقة من جهة أخرى.	- تم إيداع الملف التقني تحت رقم 2010/291بتاريخ 2010/07/27 لدى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.

04	منطقة عين سيدي الخلفة	08	بلدية عين الحديد	ملك للدولة	**الشمال:** غابة **الجنوب:** طريق الرصفة **الشرق:** غابة عين سيد الخلفة **الغرب:**غابة عين سيد الخلفة	**تمتاز بكل الخصوصيات الطبيعية والثقافية والبشرية والإبداعية المناسبة للسياحة بشكل عام، والسياحة الثقافية والمناخية والجبلية بشكل خاص،إذ أن موقعها يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب و بما يحتوي عليه من خصائص طبيعية(غابات، جبال أودية،...) و منابع المياه المتدفقة من كل مكان.**	**- تم إيداع الملف التقني تحت رقم 2010/291بتاريخ 2010/07/27 لدى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.**

الملحق رقم 01- وضعية المشاريع السياحية الفندقية المسجلة بولاية تيارت إلى غاية 2017/06/20

الرقم	اسم ولقب المستثمر	المكان	الطبيعة القانونية	المساحة ($م^2$)	نوعية المشروع	التصنيف المطلوب	قدرات الإيواء (الاسرة)	مناصب الشغل الممكن إحداثها	تقدم الأشغال %	احتمال نهاية الإشغال	التكلفة (دج)	تاريخ المصادقة على المخططات	الوضعية الحالية للمشروع	الأسباب	الإجراءات المتخذة و الملاحظات
01	الاخوة بطاهر	تيارت	خاص	260	فندق – ج حضري	4*	70	16	70	2011	40.000.000.00	2002/10/18	متوقف	تغيير النشاط بتاريخ 10.11.2009	مراسلة الوزارة قصد سحب رخصة المصادقة على المخططات
02	ميموني امحمد	تيارت	خاص	600	فندق-ج حضري	4*	58	12	80	2013	30.000.000.00	2005/03/14	طور الإنجاز	لاشيء	لاشيء
03	السيدة بعيطيش	السوقر	خاص	225	فندق-ج حضري	1*	80	23	85	2013	20.000.000.00	2006/06/06	طور الإنجاز	لاشيء	لاشيء
04	صافي محمد	تيارت	خاص	2500	فندق-ج حضري	3*	140	45	20	2012	125.000.000.00	2008/05/12	متوقف	مشكل بمديرية أملاك الدولة	مراسلة كل الجهات قصد حل المشكل
05	صديق بوجمعة	تيارت	خاص	4320	فندق-ج حضري	1*	40	08	60	2013	/	2008/05/12	طور الإنجاز	لاشيء	لاشيء
06	مسافر عابد	تيارت	خاص	1000	فندق-ج حضري	2*	120	55	90	2011	242.221.277.00	2009/01/04	طور الإنجاز	أسباب مادية	وفاة صاحب المشروع
07	كمون عبد الله	تيارت	خاص	400	فندق-ج حضري	2*	47	08	70	/	200.000.000.00	2009/01/04	طور الإنجاز	لا شيء	لاشيء
08	مكي سعيد	الرشايقة	CALPI	1875	فندق-ج حضري	2*	80	15	10	/	9.350.490.00	2009/03/14	متوقف	تماطل في الإنجاز	الإشعار بالإنذار لإتمام المشروع
09	يماني بوزيان	السوقر	خاص	3555	فندق-ج حضري	3*	146	20	00	/	/	2009/03/14	لم ينطلق	مشكل تقني	مراسلة الوالي قصد التدخل لتغيير قطعة الأرض

10	عبد الجبار عبد القادر	فرندة	CALPI	3500	فندق-ج حضري	*2	45	28	00	/	200.000.000,00	05/05/2009	لم ينطلق	لاشيء	الإشعار بالإنذار لإتمام المشروع
11	الاخوة بوختاش	الرحوية	خاص	4784	نزل-ج حضري	*2	60	26	00	2013	117.853.000.00	2010/03/02	لم ينطلق	انتظار رخصة البناء	مشكل تقني مع DUC
12	الاخوة بوغدو	تيارت	خاص	522	فندق-ج حضري	*2	36	10	85	2013	200.000.00.00	2010/09/21	طور الإنجاز	لا شيء	لاشيء
13	بن كيلة باكير	تيارت	CALPI	2500	فندق-ج حضري	*2	120	30	70	2013	30.000.000.00	2010/12/02	طور الإنجاز	لاشيء	لاشيء
14	جغيبل الحاج	عين الذهب	CALPI	4400	فندق-ج حضري	*2	80	20	00	2015	106.999.999,00	14/01/2013	لم ينطلق	انتظار رخصة البناء	التنسيق مع المديرية المعنية
	المجموع	14					1122	316							

ملاحظة:

1- كل المشاريع تقع خارج منطقة التوسع السياحي H-ZET .

2-عدد المشاريع الإجمالي =14(08 مشاريع بعاصمة الولاية- مشروعين بالسوقر- مشروع واحد بالرحوية- مشروع واحد بالرشايقة- مشروع واحد بفرندة- مشروع واحد بعين الذهب)

- عدد المشاريع في طور الإنجاز= 07
- عدد المشاريع التي لم تنطلق =04
- عدد المشاريع المتوقفة = 03

3-الأسباب و الإقتراحات:

-بالنسبة للسيد صافي محمد: رفض رخصة البناء بسبب عدم تطابق مقررة المنح مع المشروع الجديد (فندق).

-بالنسبة للسيد يماني بوزيان: تم رفض رخصة البناء بناءا على **رأي بعدم الموافقة** الذي تقدمت به مديرية الطاقة والمناجم بسبب تواجد جزء من المشروع داخل مخطط الحماية لشركة سونالغاز.

-بالنسبة لمشروع الأخوة بوختاش: مديرية التعمير لولاية تيارت طلبت من صاحب المشروع إجراء تعديلات على مخططات البناء و هو قيد الدراسة والمصادقة.

4-**للعلـــم**: فقد تم نهاية سنة 2012 إستلام مشروعين بتيارت للسيد مختار محمد و السيدين تيخمرين محمد و بوعزة فريد.

.الملحق04-أ: البرامج المسجلة لصالح قطاع السياحة

	الرقم	عنوان العملية	رقم العملية	ترخيص البرنامج 10^3 DA	تاريخ إنطلاق العملية	المؤسسة المشرفة على المشروع	نسبة تقدم الأشغال %	نسبة %التمويل	استهلاك القروض DA	ملاحظات
المخطط الخماسي 2005-2009	01	إنجاز مونوغرافيا، دليل وخارطة سياحية	SF5.411.1.262.114.06.01	2000	2008/05/19	مكتب البحر الأبيض المتوسط للإتصالات والإعلام	100	100	1.717.443.00	-عملية مغلقة
	02	إنجاز مخطط ترقوي سياحي لولاية تيارت	SF5.411.1.262.114.06.02	1000	2008/05/19	مكتب البحر الأبيض المتوسط للإتصالات والإعلام	100	100	716.040.00	-عملية مغلقة
	03	إنجاز و تجهيز مركز للإعلام و التوجيه السياحي	SF5.411.1.262.114.06.03	20000	2008/05/26	مديرية السكن والتجهيزات العمومية DLEP لولاية تيارت	100	85	19.715.653.83	- انتهاء العملية -
	04	دراسة و تهيئة حمام سرغين	SF5.411.9.262.114.09.01	15000	مارس 2010	مديرية السكن والتجهيزات العمومية DLEP لولاية تيارت	100	80	13.251.366.00	- انتهاء العملية -
	05	تهيئة حديقة قصر الشلالة	SF5.411.9.262.114.09.02	2000	2009/12/30	مؤسسة جاجات عبد القادر للبناء	100	100	1.897.389,00	-عملية مغلقة
	06	إنجاز لافتات للمواقع و الآثار السياحية	SF5.411.9262.114.09.03	1000	2013/07/29	مؤسســـة بن يمينة عبد الإله	100	95	740 535.82	- انتهاء العملية

المخطط الخماسي 2010-2014	07	دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية	/	15000	/	/	00	00	لا شيء	دفتر الشروط حيز المصادقة من طرف اللجنة الولائية
	08	دراسة و تهيئة المنطقة المحاذية لمركز شاوشاوة	/	25000	/	مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية تيارت	00	00	لاشيء	مرحلة التحقيق العقاري لدى المصالح المختصة
	09	دراسة مقر لمديرية السياحة لولاية تيارت	NK5.834.8.262.114.10.02	2000	/	مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية تيارت DLEP	60	15	297.715.42	مكلفة بانجاز العملية. DLEP
	10	دراسة تهيئة حمام سيدي الحاج	/	3000	/	مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية تيار	00	00	لا شيء	تم مراسلة بلدية سيدي الحسني لإجراء تحاليل جديدة وفقا لمراسلة الوزارة الوصية

الملحق 04-ب:البرامج المسجلة لصالح قطاع الصناعة التقليدية

	الرقم	عنوان العملية	رقم العملية	ترخيص البرنامج 10^3 DA	تاريخ إنطلاق العملية	المؤسسة المشرفة على المشروع	نسبة تقدم الأشغال %	نسبة %التمويل	استهلاك القروض DA	ملاحظات
المخطط الخماس 2005-2009	01	انجاز دار الصناعة التقليدية بتيارت	SF5.171.3.262.114.07.03	64000	13/05/2008	مديرية السكن والتجهيزات العمومية DLEPلولاية تيارت	100	80	62.028.802.55	- انتهاء العملية
	02	انجاز و تجهيز مركز لاقتناء الصوف بالسوقر	SF5.171.4.262.114.06.01	8000	2008	مديرية السكن والتجهيزات العمومية DLEPلولاية تيارت	100	100		-عملية مغلقة
المخطط الخماسي 2010-2014	03	دراسة نضج مركز الصناعة التقليدية بالسوقر	/	2000	/	مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية تيارت	00	00	لا شيء	تم تعيين قطعة الأرض ونحن بصدد انجاز دفتر الشروط.

الجدول 03 : المتابعة الدورية لعملية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تيارت

	الإعلان الأول	الإعلان الثاني	الإعلان الثالث	الإعلان الرابع	الإعلان الخامس
دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تيارت	- تم الإعلان عن مناقصة وطنية مفتوحة رقم 2010/01 في جريدتي المجاهد الناطقة بالفرنسية والجزائر نيوز الناطقة بالعربية بتاريخ 2010/10/13 لإنجاز مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تيارت. **النتيجة :** -عدد دفاتر الشروط المسحوبة = 05 - عدد العروض المودعة = 04 - تم الإعلان عن عدم جدوى العملية بتاريخ 2010/12/20 من طرف اللجنة الولائية لتقييم العروض بسبب أن مكاتب الدراسات العارضة لم تستوفي الشروط. **الإجراءات المتخذة :** - تم ’عادة صياغة دفتر شروط آخر وفقا لقانون الصفقات الجديد 10-236 وتم المصادقة عليه من قبل اللجنة الولائية الخاصة بالصفقات بتاريخ 2011/04/25 تحت رقم 2011/129 .	- تم الإعلان عن مناقصة وطنية مفتوحة رقم 2011/02 في جريدتي المغرب الناطقة بالفرنسية بتاريخ 2011/06/12والسلام الناطقة بالعربية بتاريخ 2011/06/09 لإنجاز مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تيارت. **النتيجة :** -عدد دفاتر الشروط المسحوبة = 03 - عدد العروض المودعة = 02 - تم الإعلان عن عدم جدوى العملية بتاريخ 2011/06/28 من طرف اللجنة الولائية لتقييم العروض بسبب أن عدد العروض المودعة بلغ 02 فقط **الإجراءات المتخذة :** تم إعادة صياغة دفتر شروط جديد مع حذف النقطة 02 من المادة 02 التي تنص :" يجب أن تكون مكاتب الدراسات قد أنجزت على الأقل دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" والتي شكلت أحد أهم الأسباب التي أدت إلى رفض العروض السابقة. تم المصادقة على دفتر الشروط من قبل اللجنة الولائية الخاصة بالصفقات بتاريخ 2011/10/10	- تم الإعلان عن مناقصة وطنية مفتوحة رقم 2011/03 في جريدتي منصة القراء الناطقة بالفرنسية بتاريخ 2011/11/05والشعب الناطقة بالعربية بتاريخ 2011/11/03 لإنجاز مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تيارت. **النتيجة :** -عدد دفاتر الشروط المسحوبة = 06 - عدد العروض المودعة =3 - تم الإعلان عن عدم جدوى العملية بتاريخ 2011/12/20 من طرف اللجنة الولائية لتقييم العروض بسبب أن العروض لم تستوفي الشروط. **الإجراءات المتخذة :** اللجوء إلى الاستشارة .	- تم الإعلان عن الاستشارة المحدودة رقم 2012/04 بتاريخ 01/09/ 2012 في المديرية (DUCH.DLEP. DTP. COMMERCE. DAL) والموقع الالكتروني للولاية. **النتيجة** : -عدد دفاتر الشروط المسحوبة = 08 - عدد العروض المودعة =4 - تم الإعلان عن عدم جدوى العملية بتاريخ 2012/02/28 من طرف اللجنة الولائية لتقييم العروض بسبب أن العروض لم تستوفي الشروط. **الإجراءات المتخذة :** اللجوء إلى ثاني استشارة .	- تم الإعلان عن ثاني استشارة رقم 2012/05 بتاريخ 03/05/ 2012 في المديرية (DUCH.DLEP. DTP. COMMERCE. DAL) والموقع الالكتروني للولاية. **النتيجة :** -عدد دفاتر الشروط المسحوبة =05 - عدد العروض المودعة =4 تم التقييم التقني لعرض وحيد فقط في 2012/04/09 **الإجراءات المتخذة :** - تم موافات الوالي بتقرير بتاريخ 2012/06/06 تحت رقم 2012/353 لإعطاء رأي بالموافقة لتسليم المشروع لصاحب العرض الوحيد. - بعد انقضاء مدة صلاحية دفتر الشروط، تم الاعلان عن عدم جدوى العملية و من ثم إعداد دفتر شروط جديد وفق قانون الصفقات رقم 236/10 المؤرخ في 2010/10/07 المعدل و المتمم، و وهو قيد المصادقة عليه من طرف اللجنة الولائية للصفقات العمومية .

الجدول 1 –المشاريع السياحية الفندقية في طور الانجاز بولاية تيارت

الرقم	اسم و لقب المستثمر	الموقع	نوعية المشروع	عدد الأسرة	مناصب الشغل الممكن إحداثها	تاريخ بداية الأشغال	نسبة تقدم الأشغال	احتمال نهاية الإشغال	التكلفة (دج)	تاريخ المصادقة على المخططات	المشاكل و الأسباب
01	السيدة بعيطيش	السوقر	فندق	80	23	أوت 97	% 80	2011	20.000.000.00	06/06/2006	أسباب مادية أجلت إتمام المشروع في الآجال المحددة
02	مكي سعيد	الرشايقة	فندق	80	15	1999	% 10	2011	9.350.490.00	14/03/2009	أسباب مادية أجلت إتمام المشروع في الآجال المحددة
03	بن كيلة باكير	تيارت	فندق	120	30	1999	% 40	2011	30.000.000.00	02/12/2010	أسباب مادية أجلت إتمام المشروع في الآجال المحددة
04	الاخوة بطاهر	تيارت	فندق	70	16	2002	% 70	2011	40.000.000.00	18/10/2002	تغيير النشاط
05	ميموني امحمد	تيارت	فندق	58	12	2005	% 60	2011	30.000.000.00	14/03/2005	لاشيء
06	بوعزة فريد و تيخميرين محمد	تيارت	فندق	40	20	2008	% 70	1201	104.580.000.00	05/01/2008	دخل حيز الإستغلال
07	صافي محمد	تيارت	فندق	140	45	2008	% 20	2012	125.000.000.00	12/05/2008	مشكل مطروح على مديرية أملاك الدولة
08	صديق بوجمعة	تيارت	فندق	40	08	/	% 40	2011	/	12/05/2008	مشكل تقني
09	كمون عبد الله	تيارت	فندق	47	08	/	% 20	/	200.000.000.00	04/01/2009	لا شيء
10	مسافر عابد	تيارت	فندق	120	55	2007	% 70	2011	242.221.277.00	04/01/2009	أسباب مادية أجلت إتمام المشروع في الآجال المحددة

11	ع.الجبارع.القادر	فرندة	فندق	45	28	2009	50%	2012	200.000.000.00	05/05/2009	لا شيء
12	يماني بوزيان	السوقر	فندق	146	20	/	/	/	/	14/03/2009	مشكل تقني
13	الاخوة بوختاش	الرحوية	نزل طريق	60	26	/	%00	2013	117.853.000.00	02/03/2010	في انتظار رخصة البناء
14	الإخوة بوغدو	تيارت	فندق	36	10	2009	%50	2011	2000000000.00	21/09/2010	لاشئ
15	مختار محمد	تيارت	فندق	50	20	/	%"80	/	59،550،000،00	2011/11/02	دخل حيز الإستغلال
المجـــمـــوع		15مشروع	/	1132	336	/	/	/	/	/	/

الملحق رقم 2 ـ وضعية مشاريع الإستثمار السياحي المسجلة على مستوى CALPIREFإلى غاية 2013/06/20

رقم	الإسم	الموقع	نوعية وطبيعة المشروع	المساحة م²	عدد الأسرة	مناصب الشغل المنتظرة			تاريخ الطلب على مستوى CALPIREF	تكلفة المشروع دج	ملاحظات
						إطار	آخرون	المجموع			
01	**شتوان محمد أمين**	فرندة	فندق حضري	1500	100	03	32	35	2005/05/26	30.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2007/07/29
02	**بونازيف فؤاد**	عين كرمس	فندق حضري	650	10	01	06	07	2006/03/11	22.500.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2009/08/04
03	**الإخوة بوخاتمي**	تيارت	فندق حضري	5200	100	01	45	46	2006/05/02	39.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2007/12/08
04	**حرشاوي عبد القادر**	مدروسة	فندق حضري	56000	150	03	17	20	2006/05/31	50.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2007/12/08
05	**بوجنان محمد**	تيارت	فندق حضري	3000	70	08	10	28	2007/02/12	178.237.832,76	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2007/07/18
06	**بورزق رشيدة**	تيارت	فندق حضري	10000	150	05	45	50	2007/04/01	105.500.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2007/07/18
07	**زعنون أسامة**	حمادية	فندق حضري	6400	100	02	13	15	2007/10/23	32.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2007/12/08
08	**حيدرة محمد**	سرغين	فندق حضري	8000	60	02	13	15	2008/02/08	12.997.500,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2008/02/09
09	**خروبي لخضر**	السوقر	فندق حضري	12000	50	06	20	26	2008/03/22	60.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2008/04/26
10	**بوجلة عدة و بورشاطة العبادي**	الدحموني	فندق حضري	/	36	02	13	15	2008/03/24	30.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2008/04/26
11	**شباح لخضر**	الرحوية	فندق حضري	19350	100	05	30	35	2008/06/03	400.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2008/05/27
12	**الحاج لعريبي**	تيارت	فندق حضري	5230	80	03	17	20	2008/07/06	150.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2007/12/08
13	**الإخوة حدو**	تيارت	فندق حضري	4800	100	03	21	24	2007	65.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2007/07/18
14	**دزيري الشيخ**	قصر الشلالة	فندق حضري	1500	120	02	18	20	2008/07/14	40.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2008/07/30
15	**بن صخرية عبد الرحمان2ـ**	الرحوية	فندق حضري	4000	40	04	21	25	15/11/2011	59.650.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2011/12/28
16	**مطمور عمرو**	تيارت	فندق حضري	5460	40	01	19	20	2011	25.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ

	مطمور خالدية										2011/12/27
17	**منور مولاي**	تيارت	فندق حضري	3000	100	02	18	20	18/10/2011	80.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2011/12/27
18	**زعنون علي**	حمادية	فندق حضري	700	100	02	18	20	16/10/2011	20.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2011/12/27
19	**عومر امحمد**	تيارت	فندق حضري	2500	20	03	12	15	16/11/2011	64.378.060,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2011/12/27
20	**قصير عمر**	تيارت	فندق حضري	1144	26	04	20	24	29/11/2011	64.378.060,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2011/12/27
21	**عليان سيد أحمد**	تيارت	فندق حضري	3010	32	02	18	20	29/11/2011	152.631.674,88	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2011/12/27
22	**دزيري الشيخ2-**	قصر الشلالة	فندق حضري	1500	40	03	27	30	06/12/2011	260.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2011/12/27
23	**بن عسلة مصطفى امين**	السوقر	فندق حضري	5000	12	05	30	35	31/10/2011	108.350.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2011/12/12
24	**بشيخ علي**	بوشقيف	فندق حضري	5775	32	02	18	20	28/11/2011	154.300.954,88	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2011/12/27
25	**نوار ذهبية و سي زيان عبد النور**	فرندة	فندق حضري	5000	15	05	30	35	12/07/2011	72.792.540,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2012/01/10
26	**منصوري خليف**	قصر الشلالة	فندق حضري	2296	20	07	40	57	02/11/2011	111.397.500,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2012/01/10
27	**بلجيلالي التومي**	تاخمارت	فندق حضري	360	20	01	16	17	16/11/2011	40.414.500,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2011/12/27
28	**بوغدة السايح**	تيارت	فندق حضري	23000	100	04	21	25	06/10/2011	253.986.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2011/10/26
29	**مباركي حبيب**	عين الذهب	فندق حضري	5000	120	04	34	38	2007/10/31	85.008.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2007/12/08
30	**فغولي أحمد**	تيارت	فندق حضري	30.000	124	100	551	651	2008/05/14	786.120.000 ,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ2008/06/14
31	**بوشيبة عبد القادر**	تيارت	فندق حضري	16.065	50	01	72	73	/	130.200.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2012/02/21
32	**مباركي بلحبيب**	عين الذهب	فندق حضري	5000	120	04	36	40	2011/10/31	196.268.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ2012/04/29
33	**خالدي مراد**	تيارت	فندق حضري	10.000	100	02	28	30	2011/12/08	100.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ2012/05/06
34	**سحنون سيد**	تخمارت	فندق حضري	6.600	38	04	36	40	2012/01/17	154.378.060,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية

	أحمد										بتاريخ2012/04/29
35	**Sarl mba djedid**	عين كرمس	فندق حضري	14.620	48	03	17	20	2012/01/18	78.336.573,80	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ2012/05/06
36	**بوجنان محمد**	تيارت	فندق حضري	3000	74	04	26	30	2012//03/07	660.700.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ2012/04/29 و2007/07/18
37	**حرشاوي عبد القادر**	مدغوسة	فندق حضري	560	60	03	22	25	2012/02/20	60.792.375,40	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ2012/05/2
38	**بوحدو بودربالة**	تيارت	فندق حضري	4543	20	02	18	20	2011/01/18	543.780,60	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ2012/05/27
39	**بن مستورة هواري**	تيارت	فندق حضري	5000	200	01	19	20	2011/06/28	1.956.125,70	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ2012/06/06
40	**معمري محمد**	الدحموني	فندق حضري	150	100	00	10	10	2012/01/19	23.199.400,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ2012/06/06
41	**العربي مداح**	بوشقيف-الدحموني	فندق حضري	4180,15	12	02	04	06	2012/06/07	54.378.060,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ2012/06/27
42	**مصابيح العربي**	تيارت	فندق حضري	5670	60	02	18	20	2012/06/07	127.026.068,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2012/09/11
43	**شوادرة يوسف**	الدحموني	فندق حضري	6250	45	03	17	20	2012/01/08	80.204.590,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2012/09/11
44	**نوار ذهبية**	فرندة	مركب سياحي	12300	160	07	42	49	2012/10/15	172.987.500,00	لقد تم منح المعنية الموافقة رفقة السيد سي زيان عبد النور بتاريخ10/01/ 2012 **(يراجع)**
45	**بن سديرة كمال**	تيارت	فندق حضري	1400	80	05	15	20	2012/10/15	80.776.500 ,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2012/10/21
46	**ضريان ميلود**	تيارت	فندق حضري	5000	200	01	19	20	2012/10/15	195.612.570,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2012/10/21
47	**بن كيلة باكير**	تيارت	توسعة فندق	3170		01	19	20	2012/10/15	48.672.305,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 2012/10/21
48	**عيساوي رابح**	قصر الشلالة	نزل+مطعم	13000	40	10	50	60	2012/05/13	150.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 17/12/2012
49	**بن صفية بوسيف**	سيدي عبد الرحمان	نزل طريق	6000	20	02	23	25	2012/11/08	73.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 17/12/2012
50	**بوعزة الحاج**	مدروسة	نزل+مطعم+مقهى	5000	100	01	19	20	2013/01/02	116.999.999,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 03/01/2013
51	**مفتاح الشيخ**	عين الحديد	نزل+مطعم+مقهى	800	40	01	19	20	2013/01/02	59.771.400,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 03/01/2013
52	**بطاهر محمد أمين**	تيارت	محطة خدمات+نزل	14508,12	30	03	33	36	2013/01/02	219.971.820,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 03/01/2013

53	**زين خالد**	عين الذهب	نزل+مطعم+مقهى	500	60	02	11	13	2013/01/02	26.584.408,10	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 03/01/2013
54	**بلحسين عيسى**	تيارت	نزل+مطعم+مقهى	30.000	460	70	7	77	2013/01/09	750.000.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 10/01/2013
55	**SARL LE MODERNE للسيد يانس حميد**	تيارت	نزل+قاعة حفلات	6900	56	03	22	22	2013/03/27	72.800.000,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ2013/03/31
56	**سهايلية نجادي**	تاخمرت	موتيل+ مقهى	900	70	02	18	20	2013/03/27	50.578.368,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ2013/03/31
57	**مفتاح عبد القادر**	عين الحديد	نزل+مطعم+مقهى	3000	62	01	30	31	2013/03/27	47.444.800,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ2013/03/31
58	**Nadir ducret**	سرغين	مركب للراحة(بنغاوهات)	5.200	6بانغالوهات	01	34	35	2013/05/13	53.684.979,65	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ21/05/2013
59	**سليماني أمال**	تيارت	فندق	2.000	80	9	44	55	2013/05/23	463.453.026,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 29/05/2013
60	**بوشيخي قادة**	فرندة	نزل+مطعم+مقهى	5.000	104	02	29	31	2013/50/30	80.844.800,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 02/06/2013
61	**بوغيسة محمد**	تخمارت	فندق+مطعم+مقهئ	1000	38	17	02	19	2013/06/11	89.060.472,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ 12/06/2013
62	**SARL SISSOU**	تيارت	فندق+مطعم+قاعة	7000	414	131	13	144	2013/06/11	599.574.470 ,00	رأي بالموافقة من طرف المديرية بتاريخ12/06/2013

الملحق رقم 03المتابعة الدورية لعملية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تيارت

	الإعلان الأول	الإعلان الثاني	الإعلان الثالث	الإعلان الرابع	الإعلان الخامس
دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تيارت	- تم الإعلان عن مناقصة وطنية مفتوحة رقم 2010/01 في جريدتي المجاهد الناطقة بالفرنسية والجزائر نيوز الناطقة بالعربية بتاريخ 2010/10/13 لإنجاز مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تيارت. **النتيجة :** -عدد دفاتر الشروط المسحوبة = 05 - عدد العروض المودعة = 04 - تم الإعلان عن عدم جدوى العملية بتاريخ 2010/12/20 من طرف اللجنة الولائية لتقييم العروض بسبب أن مكاتب الدراسات العارضة لم تستوفي الشروط. **الإجراءات المتخذة :** - تم ’عادة صياغة دفتر شروط آخر وفقا لقانون الصفقات الجديد 10-236 وتم المصادقة عليه من قبل اللجنة الولائية الخاصة بالصفقات بتاريخ 2011/04/25 تحت رقم 2011/129 .	- تم الإعلان عن مناقصة وطنية مفتوحة رقم 2011/02 في جريدتي المغرب الناطقة بالفرنسية بتاريخ 2011/06/12والسلام الناطقة بالعربية بتاريخ 2011/06/09 لإنجاز مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تيارت. **النتيجة :** -عدد دفاتر الشروط المسحوبة = 03 - عدد العروض المودعة = 02 - تم الإعلان عن عدم جدوى العملية بتاريخ 2011/06/28 من طرف اللجنة الولائية لتقييم العروض بسبب أن عدد العروض المودعة بلغ 02 فقط **الإجراءات المتخذة :** تم إعادة صياغة دفتر شروط جديد مع حذف النقطة 02 من المادة 02 التي تنص :" يجب أن تكون مكاتب الدراسات قد أنجزت على الأقل دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" والتي شكلت أحد أهم الأسباب التي أدت إلى رفض العروض السابقة. تم المصادقة على دفتر الشروط من قبل اللجنة الولائية الخاصة بالصفقات بتاريخ 2011/10/10	- تم الإعلان عن مناقصة وطنية مفتوحة رقم 2011/03 في جريدتي منصة القراء الناطقة بالفرنسية بتاريخ 2011/11/05والشعب الناطقة بالعربية بتاريخ 2011/11/03 لإنجاز مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تيارت. **النتيجة :** -عدد دفاتر الشروط المسحوبة = 06 - عدد العروض المودعة =3 - تم الإعلان عن عدم جدوى العملية بتاريخ 2011/12/20 من طرف اللجنة الولائية لتقييم العروض بسبب أن العروض لم تستوفي الشروط. **الإجراءات المتخذة :** اللجوء إلى الاستشارة .	- تم الإعلان عن الاستشارة المحدودة رقم 2012/04 بتاريخ 01/09/ 2012 في المديرية (DUC.DLEP. DTP. COMMERCE. DAL) والموقع الالكتروني للولاية. **النتيجة** : -عدد دفاتر الشروط المسحوبة = 08 - عدد العروض المودعة =4 - تم الإعلان عن عدم جدوى العملية بتاريخ 2012/02/28 من طرف اللجنة الولائية لتقييم العروض بسبب أن العروض لم تستوفي الشروط. **الإجراءات المتخذة :** اللجوء إلى ثاني استشارة .	- تم الإعلان عن ثاني استشارة رقم 2012/05 بتاريخ 03/05/ 2012 في المديرية (DUC.DLEP. DTP. COMMERCE. DAL) والموقع الالكتروني للولاية. **النتيجة :** -عدد دفاتر الشروط المسحوبة =05 - عدد العروض المودعة =4 تم التقييم التقني لعرض وحيد فقط في 2012/04/09 **الإجراءات المتخذة :** - تم موافات الوالي بتقرير بتاريخ 2012/06/06 تحت رقم 2012/353 لإعطاء رأي بالموافقة لتسليم المشروع لصاحب العرض الوحيد. - بعد انقضاء مدة صلاحية دفتر الشروط، تم الاعلان عن عدم جدوى العملية و من ثم إعداد دفتر شروط جديد وفق قانون الصفقات رقم 236/10 المؤرخ في 2010/10/07 المعدل و المتمم، و وهو قيد المصادقة عليه من طرف اللجنة الولائية للصفقات العمومية .

ملخص:

على اعتبار أن السياحة أحد الأنشطة الهامة التي تقوم عليها اقتصاديات الكثير من الدول فقد قمنا بتسليط الضوء في هذا البحث على معرفة مدى قدرت القطاع السياحي للجزائر على إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني و بذلك فالإشكالية تمحورت حول مدى نجاعة الاستثمار في هذا القطاع الذي يعد بديلا معول عليه في تنمية الاقتصاد الوطني و دوره في تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصفة عامة سواء بالإيجاب أو السلب،كما قمنا بإلقاء الضوء على واقع الاستثمار في هذا القطاع الذي لايزال مهمش نتيجة لضعف التخطيط وعدم وجود استراتيجيات تنموية محكمة.